

٦ - كتاب الحج^١

الحج فى اللغة : القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم ، وفى الشرع : القصد إلى بيت الله الحرام لأعمال مخصوصة ، وهو بفتح المهملة وكسرهما لغتان ، ونقل الطبرى أن الكسر لغة نجد ، والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفى أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه ، وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة ، وقام الإجماع على أنه لا يتكرر ، واختلفوا فى كونه على الفور أو التراخى وهو مشهور ، وقيل : إن ابتداء شرعيته كان قبل الهجرة وهو شاذ ، وقيل : بعدها ، والجمهور على أنه فى سنة ست ونزل فيها قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله)^٢ ويكون المراد بقوله : (أتموا) بمعنى (أقيموا) وقد قرأ علقمة ومسروق وإبراهيم النخعى بلفظ (وأقيموا) أخرجه الطبرى بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل : المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع وهذا يقتضى تقدم فرضيته ، وفى كلام الواقدى ما يدل على أنه متقدم على سنة أو فيها ، وذكر ابن القيم فى الهدى^٣ أنه فرض سنة تسع أو عشر ، قال : وأما قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) فإنها وإن نزلت سنة ست فى الحديبية فليس فيها فرضية الحج ، وإنما فيها الأمر بإتمام العمرة بعد الشروع فيهما وذلك لا يقتضى وجوب الابتداء ، قال : لأن صدر سورة آل عمران نزل علم الوفود حين قدم وفد نجران على رسول الله ﷺ وصالحهم على أداء الجزية والجزية إنما نزلت عام تبوك سنة تسع وفيها نزلت صدر آل عمران وناظر أهل الكتاب ودعاهم إلى المياملة ، ويدل عليه أن أهل مكة وجدوا فى نفوسهم بما فاتهم من التجارة من المشركين لما أنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا)^٤ فأعاضهم الله من ذلك بالجزية ونزول هذه الآيات والمناداة بها إنما كانت فى سنة تسع ، وبعث الصديق يؤذن بذلك فى مكة فى مواسم الحج وأردفه بعلى عليه السلام وقد قال به غير واحد من السلف انتهى كلامه .

^١ - فتح البارى (٣ : ٢٧٨) .

^٢ - (البقرة : ١٩٦) .

^٣ - زاد المعاد (٢ : ١٠١) .

^٤ - (التوبة : ٢٨) .

١ - بيان فضله وبيان من فرض عليه

فضل الحج والعمرة

٧٢٦ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة) متفق عليه^١.

فقه الحديث^٢

قوله : (العمرة إلى العمرة) العمرة لغة : الزيارة ، وقيل القصد ، وفي الشرع : هي إحرام وطواف وسعى وحلق أو تقصير ، سميت بذلك لأنه يزار البيت أو يقصد ، أو لكونها تقع في العمر مرة ، أو لكونها في مكان عامر ، وفي قوله : (العمرة إلى العمرة) دليل على أنه لا كراهة في تكرار الاعتماد بل إنه يستحب ذلك خلافاً للمالكية، فإنهم قالوا : يكره في السنة أكثر من عمرة واحدة وبعضهم قال في الشهر ، واستدل له بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وأفعاله ﷺ تحمل عندهم على الوجوب أو الندب ، وأجيب عنه بأنه عرف من فعله ﷺ أنه كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته ، وقد ندب إلى ذلك بلفظه ، وظاهر الحديث عموم الأوقات لشرعيتها في جميع الأوقات وقد ذهب إلى هذا الجمهور منهم الشافعي في غير من هو متلبس بالحج ، وذهب الهادي إلى كراهتها في أيام التشريق لأمر على لمن أخر في باقي أيام التشريق برفضها ، قال الإمام المهدي^٣ : والأصح لمذهب الهدوية أنها تكره في أشهر الحج لغير المتمتع والقارن ، إذ يشتغل بها عن الحج في وقته ، وعن أبي يوسف أنها تكره في يوم النحر وأيام التشريق ، وزاد أبو حنيفة يوم عرفة لقول عائشة : (إلا يوم عرفة) وهو توقيف ، ورد عليه أبو يوسف بأن يوم عرفة لا يبطل فيه شيء من أعمال الحج فلا تكره فيه ، ونقل الأثر عن أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن حلق الرأس فيها ، قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتماد عنده في دون عشرة أيام ،

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٧٧٣) ومسلم رقم (١٣٤٩) والنسائي (٥: ١١٥) وابن ماجه رقم (٢٨٨٨) والترمذي

رقم (٩٣٣) وأحمد (٢: ٤٦٢) وابن حبان رقم (٣٦٩٦) .

^٢ - فتح الباري (٣: ٥٩٨) .

^٣ - البحر الزخار (٢: ٣٨٦) .

والظاهر ما ذهب إليه الشافعي ، وفي قوله : (كفارة لما بينهما) دليل على فضيلة
 الاعتماد وأنها مكفرة للسيئات قال ابن عبد البر : والمراد تكفير الصغائر دون الكبائر
 قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه وقوله :
 (الحج المبرور) اختلف في تفسيره فقال ابن خالويه : هو المقبول وقال غيره : هو
 الذي لا يخالطه شيء من الإثم ورجحه النووي ، وقيل : إنه الذي تظهر ثمرته على
 صاحبه بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله بعده ، ولأحمد والحاكم^١ من حديث جابر
 (قالوا : يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال : إطعام الطعام وإفشاء السلام) وفي إسناده
 ضعف ، فلو ثبت لكان هو اليقين دون غيره

جهاد النساء الحج والعمرة

٧٢٧ — وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (قُلْتُ : يا رَسُولَ اللَّهِ على النساءِ
 جهادٌ ؟ قال : نعم ، عليهن جهادٌ لا قتالٌ فيه الحج والعمرة) رواه أحمد وابن ماجه^٢ ،
 واللفظ له وإسناده صحيح وأصله في الصحيح .

أصل الحديث وفقهه

الذي في صحيح البخاري^٣ بلفظ (إنها قالت : يا رسول الله نرى الجهاد
 أفضل العمل ؟ أفلا نجاهد ؟ قال : لكن أفضل الجهاد حج مبرور) والحديث فيه دلالة
 على فضيلة الحج والعمرة ، وأنها في حق المرأة يجبران ما فاتها من فضيلة .

حكم العمرة

٧٢٨ — وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : (أتى النبي ﷺ أعْرَابِي ، فقال : يا
 رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ فقال : لا ، وَأَنْ تَعْتَمَرَ خَيْرٌ لَكَ) رواه
 أحمد والترمذي^٤ والراجح وقفه . وأخرجه ابن عدي^٥ من وجه آخر ضعيف عن جابر
 مرفوعاً (الحج والعمرة فريضتان) .

^١ - (٦٨٥ : ١) رقم (١٧٧٨) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

^٢ - أخرجه ابن ماجه رقم (٢٩٠١) وأحمد (١٦٥ : ٦) وابن خزيمة رقم (٣٠٧٤) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٥٢٠) وابن حبان رقم (٣٧٠٢) .

^٤ - أخرجه الترمذي رقم (٩٣١) وأحمد (٣١٦ : ٣) .

^٥ - في الكامل (١٥٠ : ٤) والبيهقي (٣٥٠ : ٤) .

تخريج الحديث^١

فى إسناده الحديث الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، قال البيهقى : المحفوظ عن جابر موقوفاً ، قال : وروى عن جابر مرفوعاً بخلاف ذلك يعنى حديث ابن لهيعة عن جابر ، وابن لهيعة ضعيف ، والترمذى حسن الحديث فى جميع الروايات عنه إلا فى رواية الكروخى فقط ، فإن فيها حسن صحيح ، وفى تصحيحه له من أجل الحجاج فإن الكثير على تضعيفه ، والاتفاق على تدليس .

وقال النووى : ينبغى ألا يعتبر بكلام الترمذى فى تصحيحه ، فقد اتفق جمع من الحفاظ كزائدة وابن المبارك وابن مهدي ويحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد ابن حنبل وغيرهم على تضعيفه ، وقد نقل الترمذى^٢ عن الشافعى أنه قال : (ليس فى العمرة شيء ثابت إنها تطوع) وأفرط ابن حزم^٣ ، فقال : إنه مكذوب باطل وأخرجه البيهقى^٤ من طريق أخرى وفيها عبيد الله عن أبى الزبير عن جابر ، وقد تفرد به ، ورواه ابن عدي^٥ من طريق أبى عصمة ، وأبو عصمة كذبوه .

وفى الباب عن أبى صالح الحنفى (أن رسول الله ﷺ قال : الحج جهاد ، والعمرة تطوع) أخرجه الشافعى والدارقطنى وابن حزم والبيهقى^٦ وإسناده ضعيف ورواه ابن ماجه^٧ من حديث طلحة وإسناده ضعيف ، والبيهقى من حديث ابن عباس ولا يصح من ذلك شيء ، والحديث متأيد بما أخرجه الطبرانى^٨ عن أبى أمامة مرفوعاً (من مشى إلى صلاة المكتوبة فأجره كحجة ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة) وحديث ابن عدي لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من أخرجه هنا^٩ ، وهو من رواية ابن عدي والبيهقى من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر ، وقال ابن عدي هو غير محفوظ عن عطاء ، وأخرجه الدارقطنى^{١٠} من حديث زيد بن ثابت

^١ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٢٦) .

^٢ - فى سنته بعد الرقم المذكور .

^٣ - المحلى (٧ : ٣٩) .

^٤ - (٤ : ٣٤٨ - ٣٤٩) والدارقطنى (٢ : ٢٨٦) .

^٥ - الكامل (٧ : ٤٣) .

^٦ - أخرجه الشافعى (١ : ١١٢) والبيهقى (٤ : ٣٤٨) وابن حزم (٧ : ٣٦) .

^٧ - رقم (٢٩٨٩) .

^٨ - فى الكبير (٨ : ١٢٧ و ١٨٤ و ٢٤٨) .

^٩ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٢٥) .

^{١٠} - فى سنته (٢ : ٢٨٤) .

بزيادة (لا يضرك بأيهما بدأت) وفى إسناده إسماعيل بن مسلم المكي^١ وهو ضعيف، وهو عن ابن سيرين عن زيد ، وهو منقطع ، وأخرجه البيهقي من طريق ابن سيرين عن زيد مرفوعاً ، وإسناده أصح وصححه الحاكم ، وفى الباب حديث عائشة المتقدم فى حق النساء ، وأخرج الترمذي^٢ من حديث أبى زين العقيلي (احجج عن أبيك واعتمر) وفى حديث عمر فى سؤال جبريل عن الإيمان (وأن تحج وتعتمر)^٣ .

فقه الحديث^٤

الحديث فيه دلالة على أن العمرة غير واجبة ، وأنها سنة ، وقد ذهب إلى هذا القاسم وزيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه ، وهو المشهور عن المالكية وغير المشهور عن الشافعى إلا أن أبا حنيفة يقول : هى تطوع وبه قال داود ، وحديث ابن عدى فيه دلالة على وجوب العمرة ، وقد ذهب إلى هذا ابن عمر رواه عنه البخاري^٥ تعليقاً ، قال : (ليس أحد إلا عليه حج وعمرة) وأخرجه موصولاً عنه ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم^٦ (أن ابن عمر كان يقول : ليس من خلق الله أحد إلا وعليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع إليه سبيلاً فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع) وقال سعيد بن أبى عروبة فى المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : (الحج والعمرة فريضتان) وعلق البخاري^٧ أيضاً عن ابن عباس (إنها لقرينتها فى كتاب الله وأتموا الحج والعمرة لله) ووصله الشافعى وسعيد ابن منصور ، والحاكم^٨ أخرج عنه أيضاً (الحج والعمرة فريضتان) بإسناد ضعيف ، وأنت الضمير فى قوله : إنها لقرينتها لما كان الحج فريضة وقد صرح بالوجوب البخارى فبوب عليه بقوله : (باب

١ - التاريخ الكبير (١: ٢٧٢) رقم (١١٧٩) .

٢ - رقم (٩٣٠) .

٣ - مسلم رقم (٩) وابن حبان رقم (١٦٨) .

٤ - التمهيد (٢٠: ١٤) وبعدها .

٥ - فتح البارى (٣: ٥٩٧) .

٦ - أخرجه ابن خزيمة رقم (٣٦٦) والدارقطنى (٢: ٢٨٥) والحاكم (١: ٦٤٤) رقم (١٧٣٢) وقال : صحيح

على شرط الشيخين .

٧ - فتح البارى (٣: ٥٩٧) .

٨ - فى المستدرک (١: ٦٤٣) رقم (١٧٢٩) .

وجوب العمرة وفضلها^١ وروى فى الجامع الكافى القول بوجوب العمرة عن على وعمر وعائشة وعلى بن الحسين وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وطاوس والحسن وابن سيرين وروى عن على فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ إتمامهما إفرادهما من دويرة أهلك ، وروى عن محمد بن منصور أن فى كتاب عمرو ابن حزم (العمرة هى الحج الأصغر)^٢ وأجاب من لم يقل بالوجوب بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾^٣ .

وبما تقدم من حديث جابر فإنه صريح فى عدم الوجوب، وبأن قوله تعالى : ﴿ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾^٤ لا يفهم الوجوب ، لأن الإتمام متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة وإن كانت تطوعاً ، وبقوله ﷺ فى قصة حجته : (دخلت العمرة فى الحج)^٥ على أحد التأويلات ، فإن قيل فى معناها : إنها دخلت فى الحج بمعنى أن أعمال الحج مغنية عنها ، وتأويل ما يدل على الوجوب بأنه للمبالغة فى شرعيتها حتى كأنها واجبة بجامع تأكيد المحافظة على فعلها والتأويل ممكن بخلاف ما تقدم من التصريح بعدم الوجوب فإن تأويل ذلك غير ممكن .

متى يجب الحج ؟

٧٢٩ - وعن أنس رضي الله عنه قال : (قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَا السَّبِيلُ ؟ قَالَ : الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ) رواه الدارقطنى وصححه الحاكم والراجح إرساله^٦ ، وأخرجه الترمذى^٧ من حديث ابن عمر وفى إسناده ضعف .

^١ - فتح البارى (٣ : ٥٩٧) .

^٢ - أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد (٢٠ : ١٦) وابن حبان رقم (٦٥٥٩) .

^٣ - (آل عمران : ٩٧) .

^٤ - (البقرة : ١٩٦) .

^٥ - أخرجه مسلم رقم (١٢١٨) وابن حبان رقم (٣٩٤٣) .

^٦ - أخرجه الدارقطنى (٢ : ٢١٥) والحاكم (١ : ٦٠٩) والبيهقى (٤ : ٣٣٠) .

^٧ - أخرجه الترمذى رقم (٨١٣ و ٢٩٩٨) وابن ماجه رقم (٢٨٩٦) والدارقطنى (٢ : ٢١٦) .

تخريج الحديث^١

الحديث أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي^٢ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ في تفسير قوله تعالى : ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ قال البيهقي^٣ : الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً ، وسنده صحيح إلى الحسن ، ولا أرى الموصول إلا وهماً ، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضاً إلا أن الراوى عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني^٤ وثقه أحمد ، وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي : حسن وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي^٥ ، قال فيه أحمد والنسائي : متروك الحديث ورواه ابن ماجه والدارقطني^٦ من حديث ابن عباس وسنده ضعيف أيضاً ، ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس ، ورواه الدارقطني^٧ من حديث جابر ومن حديث علي بن أبي طالب ومن حديث ابن مسعود ومن حديث عائشة ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وطرقها كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر^٨ : لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً ، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة

فقه الحديث

الحديث فيه دلالة على أن الإستطاعة التي شرطها الله سبحانه وتعالى في وجوب الحج هي الزاد والراحلة ، وأن من عدمهما أو أحدهما فلا حج عليه ، وقد ذهب إلى هذا أكثر الأئمة فالزاد شرط مطلقاً ، والراحلة لمن داره على مسافة ، وذهب ابن الزبير وطاووس وعكرمة وعطاء ومالك بن أنس إلى أن الاستطاعة الصحة لا غير ، لقوله تعالى : ﴿ تزودوا فإن خير الزاد التقوى ﴾^٩ فإنه فسر الزاد بالتقوى ، وأجيب بأن ذلك غير مراد من الآية بدليل سبب نزول الآية ، والحديث المفسر للاستطاعة ، فإنه يثبت على حقيقة الزاد ، وهو وإن كان ضعيفاً ، ولكنه متأيد بكثرة الطرق ، وفرع على ذلك الفقهاء في القدر الذي تحصل به الاستطاعة ، فقالوا : كفاية فاضلة عن كفاية

١- التلخيص الحبير (٢: ٢٢١) .

٢- كما مر في تخريج الحديث .

٣- في سننه (٤: ٣٣٠) .

٤- الكامل (٤: ١٩٢) وبعدها (ضعفاء العقيلي (٢: ٣١٣) .

٥- المغنى في الضعفاء (١: ٣٠) .

٦- أخرجه ابن ماجه رقم (٢٨٩٧) والدارقطني (٢: ٢١٨) .

٧- أخرجه الدارقطني (٢: ٢١٥) وبعدها (

٨- نقله ابن حجر في التلخيص الحبير (٢: ٢٢١) .

٩- (البقرة : ١٩٧) .

العول حتى يرجع لقوله ﷺ : (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول)^١ وعن صاحب المنزل والخادم لمن يعتاده للحاجة كما يستثنى الدين ، قال أبو طالب : ويكفى الكسب في الأوب لا في الذهاب خشية الانقطاع ، ولا ذل القول لذلك ولا لقروض كالنقد ولا يعتبر أن يبقى له بعد الأوب شيء ، وقال أبو يوسف : بل كفاية سنة ، وأجيب بأنه لا دليل على ذلك ، وقال الإمام يحيى والطبري وابن سريج : لا يحرم بيع ضيعة أو بضاعة تفيد كفايته ومن يمون لإضراره ، وقال أبو حنيفة وأكثر أصحاب الشافعي : إنه يلزمه بيع ذلك لأنه مستطيع ، ويجب قبول الزاد من الولد إذ لا منة فيه لقوله ﷺ : (أنت ومالك لأبيك)^٢ لا من غيره للمنة ، وقال الناصر والشافعي والوافي : يجب قبوله من غيره أيضاً ، والإمام وغيره سواء في ذلك ولو من واجب ، ولا يجب القرض والتاجر فإن استقرض أو نحوه ملك ولزمه ويصح الحج ولو كان المال حراماً ويأثم ، وقال أحمد : لا يجزئ ، واستدل بأنه بغى بوجهه الطاعة والمعصية فلا مانع والله أعلم .

حج الصبي

٧٣٠ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي ﷺ لقي ركباً بالروحاء فقال : من القوم ؟ قالوا : المسلمون ، فقالوا : من أنت ؟ قال : رسول الله فرفعت إليه امرأة صبياً ، فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر) رواه مسلم^٣.

فقه الحديث^٤

الحديث لم يخرج به البخاري ، لأنه ليس على شرطه ، ولهذا ترجم الباب بحج الصبي^٥ ، وأورد فيه ما لم يكن صريحاً في المقصود ، والروحاء اسم محل بينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً ، قال القاضي عياض : يحتمل أن يكون هذا اللقاء في الليل ، ولذلك أنهم لم يعرفوا النبي ﷺ ويحتمل أن يكون نهاراً ولكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك

^١ - أخرجه أبو داود رقم (١٦٩٢) وابن حبان رقم (٤٢٤٠) والحاكم (٤: ٥٤٥) وقال على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

^٢ - أخرجه أبو داود رقم (٣٥٣٠) وابن ماجه رقم (٢٢٩٢) وأحمد (٢: ١٧٩ و ٢٠٤ و ٢١٤) وابن حبان رقم (٤١٠).

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٣٣٦) وأبو داود رقم (١٧٣٦) وأحمد (١: ٢١٩) وابن حبان رقم (٣٧٩٨).

^٤ - شرح النووي لمسلم (٨: ١٦٠ و ٩٩) وفتح الباري (٤: ٧١) والتمهيد (١: ١٠٧).

^٥ - فتح الباري (٤: ٧١).

لعدم هجرتهم ، فأسلموا فى بلدانهم ولم يهاجروا قبل ذلك والحديث فيه دلالة على صحة حج الصبى ، وأنه منعقد ثابت ، وظاهره سواء كان الصبى ممن يميز أو لا ، حيث فعل وليه عنه ما يفعل الحاج ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور من العلماء منهم الشافعى ومالك والحديث صريح فيه ، وذهب الهدوية وأبو حنيفة إلى أنه لا تتعقد نية الصغير لا فى الحج ولا فى غيره من سائر العبادات ، وإنما أمره بذلك تعويد وتمرين فقط ، فلا يلزمه شيء من محظورات الإحرام ، قال الطحاوى : ولا حجة فى حديث ابن عباس ، لأنه قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه بإسناد صحيح والجواب عنه ، بأن هذا إنما يدل على أنه لا تسقط به حجة الإسلام الواجبة عليه بعد بلوغه ، لا على أنه لا يصح منه إذا فعله تطوعاً كما هو المدعى ، قال القاضى : أجمعوا على أنه لا يجزئيه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت : يجزئيه ، لقوله : (نعم) وظاهره استقامة كون حج الصغير حجاً مطلقاً والحج إذا أطلق تبادر منه إسقاط الواجب ، ولكن العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس وقد ذهب طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج ، قال النووي^١ : فهو مردود لا يلتفت إليه لفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة على خلافه ، قال النووي^٢ : والولى الذى يحرم عن الصبى إذا كان غير مميز هو ولى ماله ، وهو أبوه أو جده أو الوصى أو المنصوب من جهة الإمام والحاكم ، وأما الأم فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة القاضى ، وقيل : إنه يصح إحرامها وإحرام العصبية وإن لم يكن لهم ولاية المال ، وإن كان مميزاً أذن له الولى فأحرم صح ، فلو أحرم بغير إذن الولى أو أحرم الولى عنه لم ينعقد على الأصح ، وصفة إحرام الولى غير المميز أن يقول بقلبه : جعلته محرماً . انتهى

وعلى مقتضى قواعد الهدوية كذلك ، أنه يأمره بالإحرام ولى ماله ، لأنه من باب الأمر تعويداً ، وهو إلى ولى ماله ، وهذا فى المميز ، وأما غير المميز فلا إذ لا فائدة فى التعويد فى حقه ، ولكن يرد عليهم هذا الحديث ، فإن ظاهر الرفع من المرأة ، إنما

^١ - شرح النووي لمسلم (٩ : ٩٩) .

^٢ - شرح النووي لمسلم (٩ : ١٠٠) .

هو في حق الصغير الذي في المهد ، والأم لها ولاية الحضانة لا ولاية المال ، والرجوع إلى السنة أولى من التقييد بالعلل .

وفى قوله : (ولك أجر) يعنى أنها تستحق الثواب بسبب حملها له ، وتجنّبها إياه ما يجتنب المحرم وفعله ما يفعل المحرم والله أعلم .

الحج عن العاجز

٧٣٢ - وعنه^١ رضى الله عنهما ، قال : (كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة ؛ أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع) متفق عليه^٢ . واللفظ للبخاري .

فقه الحديث^٣

الحديث رواه البخاري عن الفضل بن عباس من رواية أخيه ، ومن رواية عبد الله ابن العباس دون توسط الفضل ، قال البخاري : وأصح شيء فيه رواية ابن عباس عن الفضل ، قال : ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ، ثم رواه من غير واسطة ، ولعله أشار بقوله : ومن غيره إلى ما وقع عند ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس ، قال : أخبرني حصين بن عون الخثعمي (قال : قلت : يا رسول الله إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج .. الحديث) .

وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان رديف النبي ﷺ حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة وهذا بناء على أنه كان الفضل في الطريق إلى منى إلى حضور جمرة العقبة مع أنه يحتمل أن تكون القصة بعد الرمي ، وأن ابن عباس شهد ذلك ، ويدل عليه ما وقع عند الترمذي وأحمد وإبنيه عبد الله

^١ - أى عن ابن عباس .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٥١٣) وأطرافه) ومسلم رقم (١٣٣٤) وأبو داود رقم (١٨٠٩) وابن ماجه رقم (٢٩٠٩) والنسائي (٥ : ١١٨) والترمذي رقم (٩٢٨) وأحمد (١ : ٢١٩) .

^٣ - فتح الباري (٤ : ٦٧) وبعدها .

والطبراني^١ من حديث علي وأن العباس أيضاً كان شاهداً ، ولفظ أحمد عن علي قال :
 (وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف .. فذكر الحديث)
 وفيه (ثم أتى الجمرة فرماها ثم أتى المنحر ، فقال : هذا المنحر ، وكل منى منحراً
 واستفتته) وفي رواية عبد الله (ثم جاءت جارية شابة من خثعم ، فقالت : إن أبي
 شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفيجزئ أن أحج عنه ؟ قال : حجي عن
 أبيك ولوى عنق الفضل ، فقال العباس يا رسول الله : لويت عنق ابن عمك ؟ قال :
 رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان) وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً
 لذلك فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه ، وهذا الحديث اتفقت الرواة عن
 ابن شهاب أن السائل كان امرأة ، لأنها سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن اسحاق فاتفق
 الرواة عنه أن السائل رجل ، ثم اختلفوا في إسناده ومتمته ، وقد أخرج ابن ماجه^٢ من
 حديث كريب عن ابن عباس عن حصين الخثعمي ، وأخرج الطبراني^٣ أيضاً من
 طريق عبد الله بن شداد عن الفضل (أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير..
 الحديث) وأخرج ابن خزيمة^٤ من مرسل الحسن قال : (بلغني أن رسول الله ﷺ أتاه
 رجل فقال : إن أبي شيخ كبير أدرك الإسلام لم يحج . . الحديث) ثم ساقه من طريق
 عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال مثله ، إلا أنه قال : (وأن السائل سأل
 عن أمه) وجمع المصنف رحمه الله بين الطرق هذه ، وقال : يجوز أن يكون السائل
 رجلاً ومعه ابنته فسألت أيضاً ، والمسؤول عنه أبو الرجل وأمّه جميعاً ، وينصر ذلك
 ما رواه أبو يعلى^٥ بإسناد قوى من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل بن
 عباس رضي الله عنهما قال : (كنت ردف النبي ﷺ وأعرابي معه بنت له حسناء
 فجعل الأعرابي يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها وجعلت ألتفت إليهما
 ويأخذ النبي ﷺ برأسى فيلويه ، وكان يلبي حتى رمى جمرة العقبة) فقول الشابة :
 (إن أبي) أرادت به جدها لأن أباهما كان معها فكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ فيسمع
 كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن
 يسأل أيضاً عن أمه ، وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف

^١ - أخرجه الترمذي رقم (٨٨٥) وأحمد (١ : ٧٥ و ٧٦) .

^٢ - رقم (٢٩٠٨) .

^٣ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٦٨) للطبراني ولم أجده عنده .

^٤ - رقم (٣٠٣٧) .

^٥ - رقم (٦٧٣١) .

الختعمي^١ ، وأما ما وقع في رواية أنه ابن أبي الغوث كان مع أبيه الحصين فإسنادها ضعيف ، ولعله زيد في الرواية لفظ (ابن) ويحتمل أن الغوث كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته ، وقد أخرج ابن خزيمة^٢ في صحيحه هذه المسألة عن شخص آخر وهو أبو رزين بفتح الراء وكسر الزاي العقيلي مصغراً واسمه لقبط بن عامر^٣ (أنه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر) وهذه قصة آخر ، ومن أراد الجمع بينها وبين مسألة الختعمي فقد أبعد ، وفي إرداف النبي ﷺ للفضل دلالة على جواز الارتداف ، وعلى تواضع النبي ﷺ وشقيقته على قرابته ، وصرفه وجه الفضل عن النظر إلى المرأة دلالة على أنه ينبغي منع النفس عن باعث الشهوة التي قد تقضى إلى ما لا يجوز ، وفيه دلالة على جواز النظر إلى وجه المرأة إلا عند خشية الفتنة وأنه يجوز الجمع بين الرجال والنساء في المواقف العامة التي يؤمن معها المعصية ، وإسماع صوتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة ، وقولها : (إن فريضة الله على عباده) وفي رواية بحذف (على عباده) وفي رواية للنسائي (إن أبي أدركه الحج) وقولها : (شيخاً) منتصب على الحال ، و (كبيراً لا يثبت) صفتان ، أو من الأحوال المترادفة أو المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم ، وهو على هذه الصفة وقوله : (لا يثبت) وقع في رواية (لا يستطيع أن يستوى) وفي رواية (لا يستمسك على الراحلة) وفي رواية يحيى ابن أبي إسحاق زيادة (وإن شدته خشيت أن أقتله) وفيه دلالة على أنه لا بد من اجتماع الأمرين من عدم ثباته وخشية الضرر عليه من شدة في صحة الاستنباط عنه ، ويكون للذي لا يضره المشد فعل من يقدر على حمل موطأ كالمحفة ، وهو يفهم من معنى الاستطاعة إلا أنه ادعى في البحر الإجماع على أن الصحة التي يستمسك معها قاعداً شرط بالإجماع ، فإن صح الإجماع فذاك وإلا فالعمل على ما قلنا ، وقولها : (أفأحج عنه) أي أفيجوز لى أن أنوب عنه فأحج عنه فالمعطوف عليه مقدر ، وفي (فهل يقضى عنه) وفي حديث على (هل يجزئ عنه) قوله : (قال : نعم) الحديث فيه دلالة على أنه يجزئ الحج عن الغير ، وأنه يصح الحج عن الحي إذا كان ميؤوساً منه القدرة على الحج بنفسه مثل

١- الإصابة (٢: ٨٢) .

٢- رقم (٣٠٤٠) .

٣- الإصابة (٥: ٦٨٦) .

الشيخوخة ، فإنه ميؤوس زوالها ، وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى زوالهما فلا يصح ، فعلى هذا المعضوب الأصل والشيخ الكبير ومن أصابه علة أيس من برئها لهم الاستنابة فى الحج ، فإن حج مع طرود اليأس ثم زالت العلة فالمؤيد وأبو طالب والجمهور من العلماء قالوا : يجب الإعادة لا نكشاف كذب ظنه ، وذهب أحمد وإسحاق والمرتضى إلى أنها لا تجب الإعادة اعتباراً بالإبتداء ولئلا تلزمه حجتان ، والجواب أن المعتبر وأن الحجة الأولى انكشف عدم لزومها ، وقد يستدل به بأنه إذا تبرع الغير بمال الحج للغير لزمه الحج ، فإن المرأة لم تبين من حالها أن أباه مستطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصلها النبي ﷺ عن ذلك ، وبجواب عنه بأنه لم يذكر فى الحديث سوى الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له ، ولعلها قد كانت فهمت أن الحج قد وجب على أبيها بتمكّنه من الزاد والراحلة بدليل أنها قالت : (إن فريضة الحج) وما ذاك إلا لعلمها بدليل الوجوب ، وقد شرط فيه الاستطاعة ، والعلماء اختلفوا فى هذه المسألة إذا بذل الغير الزاد المبلغ هل يجب قبوله أو لا ؟ أو من الولد فقط ؟ على تفصيل معروف فى كتب الفقه . وقال من أوجب قبوله من الولد : إنه لا يجب القبول من الولد أن يحج بنفسه قالوا : لأنه لا حق له فى بدن الولد بخلاف ماله فله فيه حق ، وفى الحديث رد على من قال من الحنفية : إن التحجيج عن الغير لا يسقط عنه الوجوب وإنما يستحق ثواب النفقة فقط ، واتفق من أجاز الحج عن الغير فى الفرض أنه لا يجزئ عن موت أو عطب ، وأما النفل فذهب أحمد وأبو حنيفة إلى أنه تجوز النيابة فيه عن الغير مطلقاً للتوسيع فى النفل ، وادعى أن هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سالم مولى أبى حذيفة بالرضاع ، حكاه ابن عبد البر^١ واحتج لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة بإسنادين مرسلين فزاد فى الحديث (حج عنه وليس لأحد بعده) والإسنادان ضعيفان وهو معارض بأنه قد ثبت فى حديث أبى رزين فى قصة الجهنية أيضاً أخرجه البخاري^٢ والتعليل فيه بقوله : (اقضوا الله فاشأ أحق بالوفاء) وبعضهم قال : إن الحكم خاص بالولد ، ويجب عنه بأن القياس دليل شرعى فى نفسه مقبول ولا سيما بعد التنبيه على العلة ، وكونه ديناً أحق بالقضاء ، وبما يأتى من الحج عن شبرمة ، وقال بعض المالكية : إن الحج عن الغير لا يكون إلا بالوصية ، وقال القرطبي : وحديث الخشعية وإن كان صحيحاً ، فهو مخالف لظاهر

^١ - نقله ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ٦٩) عنه ولم أجده فى التمهيد والله أعلم .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٨٥٢) وفتح البارى (٤ : ٦٦ و ٧٠) .

قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)^١ إلا أنه إنما أجابها عن قولها : (أفأحج عنه ؟ قال : حجي عنه) لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأبيها . انتهى .

وهو أيضاً بناء على ما رواه عبد الرزاق^٢ من حديث ابن عباس فزاد في الحديث (حج عن أبيك ، فإن لم يزده خيراً لم يزده شراً) فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة في ذلك ، وظاهر الحديث الإطلاق وهو أنه يجزئ الحج عن المعصوب سواء قد كان استطاع قبل إصابة المانع أو بعده خلافاً للحنفية وللجمهور ، ومن فوائد الحديث أن إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام ، وأنه يحسن السؤال عن العلم ولو من المرأة عن الرجل ، وأن المرأة تحج بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترط في الحج ولكنه قد تقدم أنها كانت مع أبيها ، وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا وفيه أن العمرة غير واجبة ولا دلالة فيه ، لأن ترك الذكر لا يدل على عدم الحكم .

الحج عن الميت

٧٣٣ - وعنه^٣ رضى الله عنهما (أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج ، ولم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ أقضوا الله ، فالله أحق بالوفاء) رواه البخاري^٤ .

فقه الحديث^٥

قوله : (إن امرأة) قال المصنف رحمه الله عليه : لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها ، لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني (أن عائشة أتت النبي ﷺ فقالت : أن أمي ماتت وعليها نذر أن تمشي إلى الكعبة فقال : أقض عنها)

^١ - (النجم : ٣٩) .

^٢ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٤ : ٧٠) لعبد الرزاق ولم أجده عنده والله أعلم .

^٣ - أي ابن عباس .

^٤ - أخرجه البخاري رقم (١٨٥٢) .

^٥ - فتح الباري (٤ : ٦٥) .

أخرجه مسدد وهى بالغين المعجمة والشين المعجمة ، وتردد هل هى بتقديم التاء المثناة من تحت على الشين أو بتأخيرها ، وفى رواية النسائي وابن خزيمة وأحمد^١ من طريق موسى بن سلمة الهذلى عن ابن عباس قال : (أمرت امرأة سنان الجهنى أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج .. الحديث) وهو محتمل أن المرأة المذكورة هى الأمرة ، وأن السائل هو زوجها بأمرها ، ونسب السؤال إليها مجازاً لما كان بسؤالها ، أو أمها سألت بنفسها قد قصرت مع زوجها ، ولعلهما تولتا السؤال جميعاً ، فالنسبة إليهما حقيقة مع أنه قد وقع عند ابن ماجه^٢ عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهنى (أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت : إن أمى توفيت وعليها مشى إلى الكعبة نذراً .. الحديث) ولكنه على فرض صحته يحمل على تعدد الواقعة ، وقد وقع فى البخاري^٣ فى باب النذر بلفظ (أتى رجل النبي ﷺ فقال له : إن أختى نذرت أن تحج ، وإنها ماتت) وهو محمول على تعدد القصة ، وقد وقع فى صحيح مسلم^٤ عن بريدة (أن امرأة قالت : يا رسول الله إني تصدقت على أمى بجارية وإنها ماتت ، قال: وجب أجرك ، وردّها عليك الميراث ، قالت : إنه كان عليها صوم شهر أفاصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ، قالت : إنها لم تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها) وبهذا يدفع اعتراض بعضهم بأن الحديث مضطرب ورد فى الصيام وورد فى الحج ، وفى الحديث دلالة على أن الناذر بالحج إذا لم يكن قد حج أجزأته عن حجة الإسلام^٥ ، إذ لم يسألها النبي ﷺ هل قد كانت حجت أم لا ؟ وقوله : (أ رأيت .. الخ) فيه دلالة على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوقع فى نفس السامع ، وأقرب إلى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما اختلف فيه بما اتفق عليه ، وأنه يستحب للمفتى التنبيه على وجه الدليل إذا ترتبت على ذلك مصلحة ، وهو أطيب لنفس المستفتى ، وأدعى لإذعانه فيه وأن قضاء دين الميت كان معلوماً عندهم مقررأ ، ولهذا حسن الإلحاق به وقوله : (أكننت قاضيته) بالضمير العائد على الدين ، وهو فى رواية الأكثر للبخارى ، وفى رواية الكشميهنى (قاضية) بوزن فاعلة بحذف المفعول ، والحديث فيه دلالة على صحة الحج عن الميت ، وأنه يجب التحجيج عنه سواء أوصى أو لم يوص لأن الدين

^١ - أخرجه النسائي (٥: ١١٦) وابن خزيمة رقم (٣٠٣٤) وأحمد (١: ٢٧٩) .

^٢ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤: ٦٥) لابن ماجه ولم أجده عنده .

^٣ - رقم (٦٦٩٩) فى باب من مات وعليه نذر .

^٤ - رقم (١١٤٩) .

^٥ - سقطت هذه العبارة من المخطوط واستكملتها من فتح البارى (٤: ٦٥-٦٦) (عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل : يجزئ عن النذر ثم يحج حجة الإسلام وقيل : يجزئ عنها)

يجب قضاؤه مطلقاً ، وكذلك سائر الحقوق المالية من كفارة أو فدية أو زكاة أو غير ذلك ، وقد ذهب إلى هذا ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي ويجب إخراج الأجرة من رأس المال على هذا القول ، وظاهر هذا الحديث أنه مقدم على دين آدمي وهو أحد أقوال الشافعي ، وذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك إلى أنه لا يجب إلا بالوصية ، لقوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)^١ والجواب عن الآية الكريمة بتخصيصها بالحديث ، أو أن المراد بالإنسان فيها هو الكافر ، أو أنها مخصوصة بقوم موسى وإبراهيم عليهما السلام ، وقيل : ليس له من طريق العدل ، وله من طريق الفضل ، وقيل : اللام بمعنى على كقوله : (ولهم اللعنة)^٢ قالوا : ولا يجزئ عنه إن لم يوص ، وقال المنصور بالله : إنه يجزيء من الولد بخصوصه لقوله ﷺ : (ألا وأن ولد المؤمن من سعيه)^٣ وقال محمد بن الحسن : إنه لا يسقط وجوب الحج عن الميت وإن أوصى ، وإنما يلحقه ثواب النفقة والحج للأجير ، وهو خلاف الدليل والله أعلم .

حج الصبي والعبد

٧٣٤ - وعنه^٤ رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : (أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي^٥ ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في رفعه والمحفوظ أنه موقوف .

تخريج الحديث^٦

الحديث أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس بلفظ (قال : احفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس .. فذكره) وهذا ظاهره الرفع لأنه نهاهم عن نسبته إليه وأخرجه^٧ ابن خزيمة والإسماعيلي في مسند الأعمش ، والحاكم والبيهقي وابن حزم

^١ - (النجم : ٣٩) .

^٢ - (الدخان : ٥٢) .

^٣ - أخرجه النسائي (٧ : ٢٤١) وابن ماجه رقم (٢١٣٧) وأحمد (٦ : ٤٢) بلفظ (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه) .

^٤ - أي ابن عباس .

^٥ - أخرجه البيهقي (٤ : ٣٢٥) وابن أبي شيبة (٣ : ٣٥٥) والطبراني في الكبير (٣ : ١٤٠) .

^٦ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٢٠) .

^٧ - رقم (٣٠٥٠) .

وصححه والخطيب في التاريخ^١ من حديث أبي ظبيان عنه ، قال ابن خزيمة :
والصحيح موقوف ، وأخرجه ابن عدي^٢ عن شعبة ، قال البيهقي : تفرد برفعه محمد
ابن المنهال ، ورواه الثوري عن شعبة موقوفاً ، قال المصنف رحمة الله تعالى عليه^٣ :
لم ينفرد برفعه محمد بن المنهال ، فإنه قد رواه الحارث بن سريج عن يزيد بن زريع
ومحمد بن المنهال كذلك ، وأيضاً فإن رواية ابن أبي شيبه هي عن أبي معاوية عن
الأعمش ، فقد اتفق أبو معاوية ويزيد بن زريع عن شعبة ، وأخرج الحديث أبو داود
في مراسيله^٤ عن محمد بن كعب القرظي وفيه راو مبهم وفي رواية البيهقي زيادة
(وإذا حج الأعرابي فله حجة ، وإذا هاجر فعليه حجة أخرى) والمراد بالأعرابي
الكافر ، وكان الكفر هو الغالب على الأعراب نبه على هذا ابن الصلاح .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على أن حج الصغير لا يسقط عنه الواجب بعد بلوغه وهو قول
الأكثر ، وقد تقدم حكاية الخلاف فيه ، وكذا العبد بعد عتقه فإنه يجب عليه إعادة الحج ،
ويصح منه في حال الرق وإن لم يأذن له سيده ، وقال داود : لا ينعقد من غير إذن .

سفر المرأة بغير محرم

٧٣٥ - وعنه^٥ قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب ، يقول : (لا يَخْلُونَ
رجلٌ بامرأةٍ إلا ومَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، ولا تُسَافِرُ المرأةُ إلا مع ذِي مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ :
يا رسولَ اللهِ إن امرأتِي خَرَجَتْ حَاجَةً ، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ :
انْطَلِقِي فَحُجِّ مَعَ امْرَأَتِكَ) متفق عليه واللفظ لمسلم^٦ .

فقه الحديث^٧

قوله : (لا يخلون . الخ) فيه دلالة على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو إجماع لكن
اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بأن يكون معهما من يزيل معنى الخلوة ،

^١ - والحاكم (١ : ٧٤١) رقم (١٧٦٩) والبيهقي (٤ : ٣٢٥) وابن حزم (٧ : ٤٤) وصححه .

^٢ - الكامل (٢ : ١٩٧) .

^٣ - في التلخيص الحبير .

^٤ - (١ : ١٤٤) رقم (١٣٤) .

^٥ - أي ابن عباس .

^٦ - أخرجه البخاري رقم (٣٠٠٦) وأطرافه) ومسلم رقم (١٣٤١) وأحمد (١ : ٢٢٢) وابن حبان رقم (٢٧٣١) .

^٧ - شرح النووي لمسلم (٩ : ١٠٩) وفتح الباري (٩ : ٣٣١) وبعدها

والظاهر أنه يقوم لأن المعنى المناسب للنهي إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة ، وقال القفال : لا بد من المحرم ، وقوله : (لا تسافر . الخ)^١ ظاهر الحديث منع المرأة من السفر المطلق وظاهره ما يسمى سفراً ، وقد ورد تقييده في حديث أبي سعيد فقال : (مسيرة يومين) وفي حديث أبي هريرة مقيداً (بمسيرة يوم وليلة) فالنقييد متعارض وقد عمل العلماء بالمطلق لتعارض التقييدات ، وكان القياس الاقتصار على أقلها لأنه منطوق ونفيه عن الأكثر بالمفهوم ، قال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهيّة عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . انتهى .

وقد وردت أحاديث فمنها : عن أبي هريرة (لا تسافر امرأة بريداً إلا ومعها ذو محرم عليها)^٢ وعنه (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم) أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأحمد وأبو داود عن ابن عمر^٣ ، ومسلم والطيالسي عن أبي سعيد^٤ ، وعن أبي أمامة (لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو لحج إلا ومعها زوجها)^٥ وعن جابر (لا تسافر المرأة إلا ومعها محرم ، ولا يدخل عليها إلا وعندها محرم ، فإذا دخل فليعلم أن الله يراه)^٦ وعن أبي هريرة (لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم)^٧ وعن عدى بن حاتم (لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا مع ذي محرم)^٨ وعن أبي سعيد (لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم لها)^٩ وأخرج الطبراني^{١٠} عن ابن عباس (لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو مع ذي محرم) والحديث عام للسفر جميعه سواء كان واجباً عليها أو جائزاً ، والعلماء فصلوا في ذلك فقالوا : إنه يجوز للمرأة السفر وحدها في الهجرة من دار الحرب

^١ - فتح الباري (٤ : ٧٥) .

^٢ - أخرجه ابن خزيمة رقم (٢٥٢٦) أبو داود رقم (١٧٢٣) والبيهقي (٣ : ١٣٩) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٠٨٧) ومسلم رقم (١٣٣٨) وأبو داود رقم (١٧٢٧) وأحمد (٢ : ١٤٣) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١٣٤٠) وأبو داود رقم (١٧٢٦) وابن ماجه رقم (٢٨٩٨) والترمذي رقم (١١٦٩) وأحمد (٧ : ٣) .

^٥ - أخرجه الدارقطني (٢ : ٢٢٣) .

^٦ - أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤ : ٣٦٩) .

^٧ - أخرجه مسلم رقم (١٣٣٩) وأبو داود رقم (١٧٢٣) والحاكم (١ : ٦٠٩) .

^٨ - أخرجه الطبراني (١٧ : ٨٠) .

^٩ - أخرجه مسلم رقم (١٣٤٠) وأحمد (٧ : ٣) .

^{١٠} - المعجم الكبير (١٢ : ١٢١) .

والمخافة على نفسها ولقضاء الدين ورد الودعة والرجوع من النشوز وهذا متفق عليه، وكذا سفر النزهة والتجارة لا يجوز السفر إلا مع محرم إجماعاً ، واختلفوا فسى سفر الحج الواجب فذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز للشابة إلا مع محرم ، ونقل الكرابيسى قولاً للشافعى وصححه فى المذهب أنها تسافر وحدها إذا كان الطريق آمناً واحتج بحديث عدى بن حاتم مرفوعاً (يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت .. الحديث)^١ وهو فى البخارى وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه ، وأجيب بأنه خبر فى سياق المدح ورفع منار الإسلام فيدل على الجواز ، وقول النووى : إن إخبار النبى ﷺ بالأمر الذى سيقع ، لا يدل على جوازه صحيح إلا أن القرينة قد تدل على تعيين الجواز أو غيره فيحمل عليه ، قال ابن دقيق العيد : قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)^٢ شامل للرجال والنساء وقوله ﷺ : (لا تسافر المرأة) عموم فى جميع أنواع السفر فتعارض العمومان فيرجح بينهما ، وقد يرجح عموم الآية بقوله ﷺ : (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)^٣ ويجاب بأن هذا عام فى جميع المساجد فيقتصر على ما لا يحتاج إلى سفر ولكنه قد يجاب عنه بالأحاديث الواردة فى خصوص نهىها عن الحج إلا مع ذى محرم ، فإنه مخصص لعموم الآية ، ولعل ابن دقيق العيد غفل عن ذلك والله أعلم .

وذهب القاسم وهو قول للشافعى نقله أبو الوليد الباجى ، أن العجوز يجوز لها السفر من دون محرم ، كأنه نظر إلى المعنى فخصص به العموم ، وقال أبو حنيفة وهو قول للشافعى : إن حكمها حكم الشابة ، قال : إذ لكل ساقطة لا قطة وذهب المنصور بالله إلى أن المرأة ذات الحشمة يجوز لها السفر ، وذهب الشافعى إلى النساء الثقات للمرأة يكن كالمحرم ، وصرح به أبو الطيب الطبرى قال : إذا أرادت أن تؤدى الحج فلا يجوز لها إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات ، ويدل على ذلك حج أزواج النبى ﷺ (لما أذن لهن عمر فى آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن ابن عوف ، وكان عبد الرحمن بن عوف ينادى ألا لا يدنو أحد منهن ولا ينظر إليهن ، وهن فى الهودج على الإبل فإذا نزلن أنزلهن بصدر الشعب ، فلم يصعد إليهن أحد ، ونزل عبد الرحمن بذنب الشعب)^٤ وفى رواية ابن سعد^٥ (فكان عمر يسير أمامهن

^١ - أخرجه أحمد (٤: ٢٥٧) .

^٢ - (آل عمران : ٩٧) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٩٠٠) ومسلم رقم (٤٤٢) وأحمد (٢: ١٦) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٨٦٠) مختصراً والبيهقى (٤: ٣٢٦) مطولاً .

^٥ - الطبقات الكبرى (٨: ٢٠٩ - ٢١٠) .

وعبد الرحمن خلفهن) وفى رواية له^١ (وعلى هوداجهن (على الإبل)^٢ الطيالة
 الخضر) فى إسناده الواقدي ، وحججن بعد ذلك فى ولاية معاوية والمغيرة أمير على
 المدينة^٣ سنة خمسين أو قبلها ، وكذا فى خلافة عثمان استأذنته عائشة ، فقال : (أنا
 أحج بكن فحج بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت ، وإلا سودة فإنها لم تخرج من بيتها
 بعد النبى ﷺ)^٤ وتأولن قوله ﷺ لهن فى حجة الوداع هذه : (ثم ظهور الحصر)^٥
 بأنه لا واجب عليهن غيرها لا المنع من الحج مطلقاً ، وحمل ذلك على ظاهره زينب
 وسودة ، وأن المراد أن لا يخرجن من بيوتهن ويلزمن الحصر ، وهو جمع حصير
 الذى ينبسط فى البيوت ، ويدل على التأويل إجماع الصحابة على جواز حجهن ، ولم
 ينكر أحد ذلك مع أن عمر قد كان سبق منه المنع^٦ ، ثم أذن لهن فى آخر حجة حجها ،
 ولعله كان قد ذهب إلى المنع ثم رجح عنده التأويل ، قوله : (فقال رجل) قال
 المصنف رحمة الله عليه^٧ : لم أقف على اسم الرجل ولا على اسم امرأته ، ولا على
 تعيين الغزوة المذكورة والظاهر أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وقد يؤخذ منه أن
 الحج على التراخي لأنه اكتتب هو مع الرفقة وعزم على ترك الحج ، ويجب بأنه
 يجوز أن يكون قد أسقط فرضه فى السنة الأولى التى حج فيها أبو بكر الصديق ، أو
 أنه قد كان تعين عليه الجهاد بتعيين النبى ﷺ أو الأمير ، وهو يقدم الجهاد على الحج
 لذلك وقوله : (احجج مع امرأتك) قد تمسك به من يقول : إنه يجب على الزوج
 الخروج مع زوجته إلى الحج ، إذا لم يكن لها غيره ، وهو قول أحمد ووجه للشافعية ،
 وقول الأكثر بخلافه ، ولعلمهم يحملون الأمر على النذب ، لأن القرينة على ذلك ما
 تقرر من قواعد الدين ، أنه لا يجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره ما وجب
 عليه ، ويستدل بهذا الحديث على أنه ليس للزوج منع امرأته من الحج ، وقد أخرج
 الدارقطني^٨ عن ابن عمر مرفوعاً (فى امرأة لها زوج ولها مال ، ولا يأذن لها فى
 الحج ، ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها) وأجيب عنه بأنه محمول على حج
 التطوع عملاً بالحديثين ، ونقل ابن المنذر رحمه الله الإجماع على أن للرجل منع
 زوجته من الخروج فى الأسفار كلها وإنما اختلفوا فيما كان واجباً ، واختلف العلماء فى
 وجود المحرم للمرأة ، هل هو شرط فى وجوب الحج عليها حتى لا توصف بالوجوب

^١ - المرجع السابق .

^٢ - مابين القوسين لا يوجد فى فتح البارى وموجود فى المخطوط .

^٣ - فى فتح البارى (٤ : ٧٣) (على الكوفة) وهو الصحيح . تاريخ الأمم والملوك (٤ : ١٢٧) .

^٤ - الطبقات الكبرى (٨ : ٢٠٩ - ٢١٠) .

^٥ - أخرجه أبو داود رقم (١٧٢٢) وأحمد (٢ : ٤٤٦ و ٢١٨ : ٥) والبيهقى (٤ : ٣٢٧ و ٢٢٨ : ٥) .

^٦ - أخرجه البيهقي (٥ : ٢٢٨) .

^٧ - فتح البارى (٤ : ٧٧) .

^٨ - فى سننه (٢ : ٢٢٣) .

وتجب عليها الوصية إذا لم تجده ، أو هو شرط فى تضيق التأدية لا الوجوب فينعكس الحكم المذكور فذهب أبو طالب وأحد قولى المؤيد إلى الأول ، لأنها ممنوعة ، فلو كان واجباً لاجتمع فى ذلك الحرمة والوجوب ، وكون الشيء الواحد محلاً لهما غير جائز والجواب أن الجهة مختلفة فمتعلق الوجوب غير متعلق الحرمة ، وهى ممنوعة من الحج شرعاً لعدم المحرم مثل منع المحدث من الصلاة والجواب الفرق بأن الحدث يمكن إزالته بخلاف المحرم ، فإن ذلك واقف على وجوده واختياره وليس ذلك ممكناً ، وذهب الهادى والمؤيد إلى الثانى لتناول الأدلة للمرأة مطلقاً عن ذلك ، وفى قوله : (انطلق فحج مع امرأتك) دلالة على أنه ينبغي تقديم الأهم فالأهم فإنه لما عرض له الغزو والجهاد^١ رجع الحج ، لأن امرأته لا يقوم غيره مقامه فى السفر معها بخلاف الغزو والله أعلم .

الحج عن الغير

٧٣٦ - وعنه^٢ (أن النبى ﷺ سمع رجلاً يقول : لَبَيْكَ عَنْ شُبْرَمَةَ ، قَالَ : مَنْ شُبْرَمَةُ ؟ قَالَ : أَخٌ لى أَوْ قَرِيبٌ لى ، فَقَالَ : حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؟ قَالَ : لَا ، قَالَ : حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ) رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه^٣ .

تخريج الحديث^٤

الحديث فى رواية الدارقطنى وابن حبان والبيهقى من هذا الوجه بلفظ (هذه عنك ثم حج عن شبرمة) قال البيهقى : إسناده صحيح وليس فى هذا الباب أصح منه ، وروى موقوفاً على ابن عباس ، ورواه غندر عن سعيد بن جببر والذى رفعه عبدة من حديث سعيد وهو ثقة محتج به فى الصحيحين ، وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الأنصارى ، وقال ابن معين : أثبت الناس فى سعيد عبدة ، وكذا رجع عبد الحق وابن القطان رفعه ، وقال الطحاوى : الصحيح أنه موقوف ، وقال أحمد بن حنبل : رفعه خطأ ، وقال ابن المنذر : لا يثبت رفعه ، ورواه سعيد بن

^١ - عبارة الفتح المنقولة من شرح النووى (الغزو والحج) .

^٢ - أى عن ابن عباس .

^٣ - أخرجه ابن ماجه رقم (٢٩٠٣) وأبو داود رقم (١٨١١) والدارقطنى (٧٠ : ٢) والبيهقى (٣٣٦ : ٤) وابن حبان رقم (٣٩٨٨) .

^٤ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٢٣) .

منصور عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن النبي ﷺ وخالفه ابن أبي ليلى ، فرواه عن عطاء عن عائشة ، وخالفه الحسن بن ذكوان ، فرواه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس ، وقال الدارقطني : إنه أصح ، قال المصنف رحمه الله تعالى : وهو كما قال ، لكنه يقوى المرفوع ، لأنه عن غير رجاله ، وقد رواه الإسماعيلي في معجمه من طريق أخرى عن أبي الزبير عن جابر ، وفي إسناده من يحتاج إلى النظر في حاله ، وتلخص من هذا صحة الحديث ، وتوقف بعضهم عن تصحيحه من حيث أنه رواه قتادة عن عزرة عن سعيد بن جببر ، ولم يصرح بسماعه من عزرة وهو مدلس ، وعزرة^١ هذا هو ابن عبد الرحمن كوفي ، ويقال : ابن يحيى وثقه يحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهما وروى له مسلم ، وقال الشافعي : حدثنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة ، قال : (سمع ابن عباس رجلاً يلبي عن شبرمة .. الحديث) قال ابن المغلس : أبو قلابة لم يسمع من ابن عباس ، واستبعد صاحب الإمام تعدد القصة ، مع أن السياق واحد ، وزعم ابن باطيس أن اسم الملبى نبيشة ، وهو وهم ، فإنه اسم الملبى عنه فيما زعمه الحسن بن عماره وخالفه الناس فيه ، فقالوا : إنه شبرمة ، وقد قيل : إن الحسن بن عماره رجع عن ذلك ، وقد بينه الدارقطني في السنن .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على أنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه إذ أمره له ﷺ أن يجعلها عن نفسه بعد أن قد كان لبي عن شبرمة دليل على أن النية لا تتعقد لأنه لو كان تتعقد لوجب عليه المضى فيه ، وظاهر الحديث أنه لا يصح مطلقاً سواء كان يجب عليه الحج للاستطاعة أو لا ، وإن كان في حكم المستطيع وقد ذهب إلى هذا الناصر والشافعي ، وذهب الهادي والقاسم إلى أنه إن كان واجباً عليه الحج لم يصح منه الإحرام عن غيره ، وإن كان غير واجب صح منه لحديث ابن عباس (أن النبي ﷺ سمع رجلاً يلبي بالحج عن نبيشة^٣ فقال : أيها الملبى عن نبيشة أحجبت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : فهذه عن نبيشة وحج عن نفسك)^٤ ففي هذا دلالة على أنه

^١ - تهذيب التهذيب (٧ : ١٧٣) .

^٢ - فتح الباري (٤ : ٦٩ و ١٢ : ٣٢٧) والتمهيد (٩ : ١٣٨) .

^٣ - من المخطوط (بنون مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة ثم بمشاة من تحت ساكنة ثم بشين معجمة ثم هاء تأنيث)

^٤ - أخرجه البيهقي (٤ : ٣٢٧) والدارقطني (٢ : ٢٦٨) وقال : تفرد به الحسن بن عماره وهو منكر الحديث والمحفوظ عن ابن عباس حديث شبرمة .

يصح أن يحج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه ولكن الاحتجاج بهذا لا يتم على التفصيل إذ ظاهره الصحة مطلقاً وأن أمره له أن يحج عن نفسه بعده دلالة على أنه فهم منه وجوبه عليه وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ولكنه يجاب على هذا بأن حديث شبرمة أصح فقد عرفت طريقه وهذا الحديث رواه الدارقطني موافقاً لحديث شبرمة كما عرفت ، فهو مضطرب مع أنه غير مشهور ، فالرجوع إلى حديث شبرمة أولى .

فريضة الحج مرة في العمر

٧٣٧ - وعنه^١ قال : (خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، فَقَالَ : أَفَى كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَوْ قُلْتُهَا لَوُجِبَتْ ، الْحَجُّ مَرَّةً ، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ) رواه الخمسة غير الترمذي^٢ .
٧٣٨ - وأصله في مسلم^٣ من حديث أبي هريرة .

تخريج الحديث^٤

رواه أحمد بهذا اللفظ وزيادة بعد قوله : (لوجب) : (ولو وجبت لم يعملوا بها) ولفظ مسلم (خطبنا رسول الله ﷺ فقال : يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال : لو قلت : نعم لوجب ، ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها عذبتكم) ورجاله ثقات ، وروى الحاكم والترمذي^٥ له شاهداً من حديث على وسنده منقطع ، ولفظه (قال : لما نزلت هذه الآية (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قالوا : يا رسول الله أفى كل عام ؟ فسكت ثم قالوا : أفى كل عام ؟ قال : لا ، ولو قلت : نعم لوجب) .

فقه الحديث

قوله : (أفى كل عام) معناه أيتكرر وجوبه على المكلف في كل عام وقوله : (لوجب) قد يستدل به على أنه يجوز التفويض للنبي ﷺ في شرع الأحكام وقد نبه

^١ - أي ابن عباس .

^٢ - أخرجه الترمذي بعد (٨١٤) وأحمد (١ : ٢٩٠) والحاكم (٢ : ٣٢١) وقال : على شرط الشيخين ولم يخرجاه

^٣ - رقم (١٣٣٧) .

^٤ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٢٠) .

^٥ - أخرجه الترمذي رقم (٨١٤) والحاكم (٢ : ٣٢٢) .

إليه ابن السمعاني ، وهو أحد أقوال الشافعي ، قالوا : وهو مختص بالنبى ﷺ وقال الإمام يحيى : إنه يجوز التفويض للنبى وللمجتهد ، وهو واقع دون غيرهما ، وتوقف فى وقوعه ابن وهب ، وذهب أبو بشر بن عمران من المعتزلة إلى جوازه مطلقاً فى حق النبى وغيره ، وظاهره ولو غير مجتهد ، وذهب الجمهور من متأخرى الحنفية والشافعية وغيرهم إلى جوازه عقلاً ، ولكنه لم يقع وتردد الشافعي فقل فى الجواز وقيل فى الوقوع ، والذى عليه الجمهور من العلماء إلى أنه لا يجوز من الله تعالى أن يفوض إلى أحد شرع الأحكام كيف شاء بما اتفق ، قالوا : لأن الأحكام الشرعية إنما شرعت لمصالح العباد ، ولا يستمر من أحد اختيار الصلاح وإدراكه على جهة الإتيان ، وتأولوا ما أوهم ذلك مثل هذا الحديث ، ومثل قوله : (لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك)^١ ومثل قوله تعالى : (إلا ما حرم إسرائيل على نفسه)^٢ ومثل حديث العباس (إلا الإنخر فقال : إلا الإنخر)^٣ فإن ذلك متأول ، فمثل الآية محمول على الاجتهاد بدليل ظنى ، ومثل (إلا الإنخر) قاله العباس ، وقد كان فهم المخصص فقرره النبى ومثل حديث السواك والحج أنه قد كان خير ﷺ بين أن يأمر بالسواك وأن لا يأمر وبين أن يوجب الحج فى كل عام أو لا ، أو أنه أراد أن يقول ذلك لأنه لا ينطق عن الهوى والله أعلم .

^١ - سبق تخريجه فى حديث رقم (٣٦) .

^٢ - (آل عمران : ٩٣) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (١٣٤٩) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٥٣) وأبو داود رقم (٢٠١٨) والترمذى رقم (١٥٩٠) والنسائى (٥ : ٢٠٣) وأحمد (١ : ٣١٥) وابن حبان رقم (٣٧٢٠) .

٢- باب المواقيت

المواقيت جمع ميقات والميقات : ما حد ووقت للعبادة من زمان ومكان والتوقيت التحديد ولهذا يذكر في هذا الباب ما حده الشارع للإحرام من الأماكن .

مواقيت الحج

٧٣٩ - عن ابن عباس رضى الله عنهما (أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يلملم هن لهم ، ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمره ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قوله : (وقت) أى حد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ، يقال : وقت الشيء يوقته بالتشديد ، ووقته بالتخفيف يفته إذا بين مدته ثم اتسع فيه ، فقيل للموضع : ميقات ، وقال ابن دقيق العيد : التوقيت تعليق الحكم بالوقت ، ثم استعمل للتحديد فى الشيء مطلقاً ، لأن التوقيت تحديد بالوقت نصاً ، والتحديد من لوازم التوقيت فأطلق عليه توقيت ، وقوله ههنا : (وقت) يحتمل أن يراد به التحديد ، أى حد هذه المواضع للإحرام ويحتمل أن يراد بذلك تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه المواضع بشرط إرادة الحج أو العمرة ، وقال القاضى عياض : وقت أى حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)^٣ انتهى ويؤيد هذا أن فى بعض ألفاظ الحديث (فرض) بدل (وقت) وقوله : (لأهل المدينة) أى مدينة النبي ﷺ وقوله : (ذا الحليفة) بالمهملة والفاء مصغراً مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم^٤ ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل وقال النووي^٥ : بينها وبين المدينة ستة أميال ، وهم

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٥٢٤) ومسلم رقم (١١٨١)

^٢ - شرح النووي لمسلم (٨ : ٨١ وبعدها) وقتح البارى (٣ : ٣٨٥ وبعدها) .

^٣ - (النساء : ١٠٣) .

^٤ - المحلى (٧ : ٧٠) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٨ : ٨١) .

من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ ، وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وفيها بئر يقال لها : بئر على ، والجحفة بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهى قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست ، وقال النووى فى شرح المذهب : بينهما ثلاث مراحل وفيه نظر ، وتسمى مهيجة بوزن علقمة ، كذا فى حديث ابن عمر ، وقيل: بوزن لطيفة ، وسميت الجحفة لأن السيل أجحف بها قال ابن الكلبي : كان العمالق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بنى عبيل بفتح المهملة وكسر الموحدة ، وهم إخوة عاد حرب فأخرجوهم من يثرب ، فنزلوا مهيجة ، فجاء سيل فاجتحفهم أى استأصلهم فسميت الجحفة ، والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحمى ، فلا ينزلها أحد إلا حم لدعاء النبى ﷺ بنقل حمى يثرب إليها^١ ، ولأهل نجد قرن المنازل ، نجد هو اسم لكل مكان مرتفع فى الأصل ، وهو علم لعشرة مواضع والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق ، والمنازل جمع منزل ، والمركب الإضافى هو اسم المكان ، ويقال له : قرن أيضاً بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطوه ، وبالغ النووى^٢ فحكى الاتفاق على تخطئته فى ذلك ، لكن حكى عياض عن تعليق القابسي^٣ أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ، ومن قاله بالفتح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان ، وحكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذى يقال له : قرن الثعالب أضيف إليها لكثرة ما يأوى إليه من الثعالب ووقع فى حديث عائشة قوله : (فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب .. الحديث) ذكره ابن إسحاق فى السيرة^٤ ، ووقع فى مرسل عطاء عند الشافعي^٥ (ولأهل نجد ، ولمن سلك نجداً من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل) ووقع فى عبارة القاضى حسين فى سياقه لحديث ابن عباس هذا (ولأهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن) وهذا لا يوجد فى شيء من طرق حديث ابن عباس ، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد ، فإن لأهل

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٨٨٩) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٧٦) وأحمد (٦ : ٦٥) وابن حبان رقم (٣٧٢٤) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٨ : ٨١) .

^٣ - على بن محمد بن خلف المعافى القروى القابسى المالكى صاحب الملخص (٣٢٤ - ٤٠٣ هـ) كان عارفاً بالعلل والرجال والفقه والأصول والكلام مصنفًا يقظاً تقياً ضريباً من كتبه (كتاب المهد فى الفقه أحكام الديانات وملخص الموطأ والمناسك والاعتقادات) . أعلام النبلاء (١٧ : ١٦٠) .

^٤ - أخبار مكة (٤ : ٢٨١) ودلائل النبوة للأصبهاني (١ : ١٠٨ و ٢٠٨) .

^٥ - الأم (٢ : ١٣٧) والمسند (١ : ١١٤) .

اليمن إذا قصدوا مكة طريقين إحداهما طريق أهل الجبال ، وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه ، فهو ميقاتهم ، كما هو ميقات أهل المشرق ، والأخرى طريق أهل تهامة ، فيمرون بيلم أو يحاذونه فهو ميقاتهم ، لا يشاركهم فيه إلا من أتى عليه من غيرهم ، ولأهل اليمن يلملم بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم ، وهو على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلاً ويقال لها : ألملم بالهمزة وهو الأصل والياء بدل منها ، وحكى ابن السيد فيها يرمم براءين بدل اللامين ، ويعود من هذا أن أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة فقليل : الحكمة في ذلك أن تعظم أجورهم ، وقيل : رفقاً بأهل الآفاق ، لأن المدينة أقرب الآفاق إلى مكة والله أعلم .

وقوله : (هن لهن) الضمير الأول عائد إلى المواقيت ، والضمير الثاني للبلدان المذكورة ، وأصل هذا الضمير لجماعة المؤنث ممن يعقل ، واستعمل في غير العاقل حملاً له على النساء بجامع نقصان العقل ، ووقع في بعض روايات الصحيحين (هن لهن) وكذا رواه أبو داود وغيره وكذا رواه مسلم^١ من رواية ابن أبي شيبه ، ووقع في رواية للبخاري (هن لأهلهن) والحديث فيه دلالة على المواقيت المذكورة تتعين على من ضربت له إذا قصد لحج أو عمرة أن يحرم منهن ، ولا يجوز له المجاوزة ، ويدخل في ذلك من كان ساكناً في المواقيت وقوله : (لمن أتى عليهن من غيرهن) يعني أن من دخل إلى هذه المواقيت وإن لم يكن من أهل الآفاق المذكورة ، فعليه الإحرام من ذلك المحل ، ويدخل في ذلك ما إذا ورد الشامى مثلاً إلى ذى الحليفة ، فإنه يجب عليه الإحرام منها ولا يترك الإحرام حتى يصل الجحفة ، فإن أخر أساء ولزمه دم ، وهذا عند الجمهور ، وادعى النووى في شرح المذهب وشرح مسلم^٢ الاتفاق على ذلك ولعله أراد في مذهب الشافعى وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامى مثلاً إذا جاوز ذى الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي ، وهو الجحفة جاز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه ، وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية والحديث محتمل ، فإن قوله : (هن لهن) ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الأقطار سواء ورد على ميقاته ، أو ورد على ميقات آخر ، فإن له العدول كمن له الشامى إذا ورد على ذى الحليفة مثلاً فظاهره أنه لا يلزمه الإحرام من ذى الحليفة ، وأنه يحرم من الجحفة ، وعموم قوله : (ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) يدل على أنه يتعين على الشامى أن يحرم من ذى الحليفة في المسألة المذكورة كما هو مذهب

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٨١) وأبو داود رقم (١٧٣٨) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٨: ٨٢-٨٣) .

الجمهور ، وقوله : (ممن أراد الحج والعمرة) يؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ، ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ، ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات ، ويدل على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وقوله : (فمن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة ، وقوله : (من حيث أنشأ) أى ميقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه إلى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد ، فإنه قال : ميقات هؤلاء نفس مكة واستدل به ابن حزم على أنه من ليس له ميقات فميقاته من حيث أنشأ ولا دلالة فيه ، لأنه يختص بمن كان بين الميقات ومكة ، وقوله : (حتى أهل مكة من مكة) يعنى يخرجون للحج من مكة ، وكذا من سائر الحرم المحرم ، وأما إذا خرج المكي إلى الحل وأحرم منه ، فقال الإمام يحيى : إنه يلزمه دم والأولى التفصيل وهو أنه إن عاد إلى مكة فلا دم عليه ، وإن سار إلى الجبل ولم يجز مكة لزمه دم وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل ، قال المحب الطبري : لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتاً للعمرة ، واختلف فى القارن ، فقالت الهدوية : إنه لا يصح من أهل مكة القارن ، وذهب الجمهور إلى أنه يصح منه القارن ويحرم من مكة وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ووجهه أنه متضمن للعمرة وإحرامها من الحل ، ولا تدرج أعمالها فى أعمال الحج عند من يقول به إلا فيما كان محلها متفقاً ، والإحرام محله مختلف ، وأجيب عن هذا أن المقصود من الخروج إلى الحل إنما هو لأجل الورود على البيت من الحل ، والحاج هو كذلك يرد عليه إذا أتى من الجبل من الحل وفيه نظر ، واختلف العلماء فيمن جاوز الميقات بغير إحرام مريداً للنسك فقال الجمهور : بآثم ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فلتترك الواجب ، ولو عاد إلى الميقات قبل أن يحرم يسقط عنه الدم قال به الجمهور ، والهدوية يزيّدون على ذلك أنه يلزمه أيضاً إذا عاد من الحرم ، وقال أبو حنيفة : يسقط عنه بشرط أن يعود ملبياً وذهب أحمد إلى أنه لا يسقط الدم والأفضل فى كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد إلى مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز .

فائدة : حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل أى سنة وقّت النبي ﷺ المواقيت فقال :

عام حج انتهى ، وفى حديث ابن عمر أخرجه البخاري^١ فى باب العلم بلفظ :

(أن رجلاً قام فى المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ؟) .

^١ - رقم (١٣٣) وأطرافه .

مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ

- ٧٤٠ - وعن عائشة رضى الله عنها (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ) رواه أبو داود والنسائي^١ .
- ٧٤١ - وأصله عند مسلم^٢ من حديث جابر إلا أن راويه شك فى رفعه .
- ٧٤٢ - وللبخاري^٣ (أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتَ ذَاتَ عِرْقٍ) .
- ٧٤٣ - وعند أحمد وأبى داود والترمذي^٤ عن ابن عباس (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ) .

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ

حديث عائشة تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عن القاسم عنها ، وقوله فى حديث مسلم : إلا أن راويه شك فى رفعه ، لأنه قال أبو الزبير سمعت جابراً ثم وقف عن رفع الحديث إلى النبى ﷺ وقال : أراه بضم الهمزة أى أظنه رفع الحديث ، وفى لفظ آخر أحسبه رفع الحديث إلى النبى ﷺ وهذه العبارة لا يصير منها الحديث مرفوعاً لأنه لم يجزم برفعه ، وفى الباب عن الحرث بن عمرو السهمى أخرجه أبو داود^٥ ، وعن أنس رواه الطحاوى فى أحكام القرآن ، وعن ابن عباس رواه عبد البر فى تمهيده^٦ ، وعن عبد الله بن عمرو رواه أحمد^٧ وفيه الحجاج بن أرطاة ، وحديث ابن عباس وإن حسنه الترمذى ، فقد قال النووى : ليس كما قال ، ففى إسناده يزيد بن أبى زياد^٨ ، وهو ضعيف باتفاق المحدثين ونسب إليه الذهبى فى الميزان^٩ سوى سوء الحفظ ، وحديثه مخرج فى السنن الأربع وأخرجه مسلم مقروناً ، قال شعبة فيه : لا أبالى إذا كتبت عن يزيد أن لا أكتب عن أحد وهو من الشيعة ، وفى الحديث علّة

^١ - أخرجه أبو داود رقم (١٧٣٩) والنسائي (٥: ١٢٤ و ١٢٥) .

^٢ - رقم (١١٨٣) .

^٣ - رقم (١٥٣١) .

^٤ - أخرجه أحمد (١: ٣٤٤) وأبو داود رقم (١٧٤٠) والترمذى رقم (٨٣٢) .

^٥ - رقم (١٧٤٢) .

^٦ - (١٥: ١٤٢ - ١٤٣) .

^٧ - (٢: ١٨١) .

^٨ - المغنى فى الضعفاء (٢: ٧٤٩) ترجمة رقم (٧١٠١) .

^٩ - ميزان الاعتدال (٧: ٢٤٠) .

أخرى وهو أن يزيد بن أبي زياد رواه عن محمد بن عبد الله بن عباس ، وقد قال مسلم في الكنى : محمد لا يعلم له سماع من جده عبد الله ، قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث ، وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً انتهى ، لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى ، وقد نقل بما في البخاري^١ من حديث ابن عمر (أنه لما فتح هذان المصران يعني الكوفة والبصرة أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن النبي ﷺ حد لأهل نجد قرناً ، وهو جور عن طريقنا يعني مائلاً منحرفاً عنها ، وإنا إن أردناه يشق علينا قال : فانظروا حدوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق) فهذا يدل أن النبي ﷺ لم يوقته ، فقد يجاب عنه بأنه لعل عمر لم يبلغه توقيت النبي ﷺ قال ابن عبد البر^٢ : وأما إعلال من أعله بأنها لم تكن فتحت يومئذ فهي غفلة ، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح لكشف علم به بأنها ستفتح ، فلا فرق حينئذ بين أهل الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، وقد يقال : إن العراق لم يكن في طريقه جمع ناس مسلمون بخلاف سائر الأماكن ، فقد كان فيها مسلمون فوقت لهم وبهذا تأول حديث ابن عمر .

فقه الحديث^٣

والحديث فيه دلالة على أن ذات عرق بكسر العين المهملة وسكون السراء بعدها قاف ميقات الآتى من ناحية العراق ، بينه وبين مكة مرحلتان والمسافة اثنان وأربعون ميلاً ، سمي المحل بذلك لأن فيه عرقاً ، وهو الجبل الصغير وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء فاصلة بين نجد وتهامة ، وهي محاذية لقرن المنازل ولذلك حدوها عمر ، والعقيق المذكور في حديث ابن عباس ، هو واد يدفق ماؤه في غورى تهامة ، قال الأزهري : هو حد ذات عرق ، وفيه دلالة على أنه ميقات أهل العراق ، وقد جمع بينه وبين الحديث الأول ، بأن ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق للاستحباب ، لأنه أبعد من ذات عرق ، وأن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهو أهل المدائن ، والآخر لأهل البصرة ، ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني^٤ وإسناده ضعيف ، أو أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ، ثم حولت وقربت إلى مكة ، فعلى هذا فذات

^١ - باب ذات عرق رقم (١٣) حديث (١٤٥٨).

^٢ - التمهيد (١٥ : ٤١) .

^٣ - فتح الباري (٣ : ٣٩٠) .

^٤ - المعجم الكبير (١ : ٢٥٠) .

عرق والعقيق شيء واحد ويتعين الإحرام من العقيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا : يستحب احتياطاً وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربذة ، وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزرى ، قال ابن المنذر : وهو أشبه فى النظر إن كانت ذات عرق منصوصة ، وذلك أنها تحاذى ذا الحليفة وذات عرق بعدها والحكم فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه جمع من الصحابة واستمر عليه العمل فكان أولى بالاتباع واستدل به على أن من حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت من غير أهل النواحي الموقت لها ، أن يحرم من المحل الموازى للميقات الذى هو أقرب إليه .

والمقصود بالقرب ، هو قرب المسافة بالنسبة إلى الطريق التى هو منها ، فإذا كان أحد الميقاتين عن يساره ، والآخر عن يمينه ، وبين الطريق التى سلكها وبين الذى عن يساره مثلاً ستة أميال ، والذى عن يمينه عشرة أميال مثلاً فإنه يحرم إذا حاذى الذى عن يساره ، ولعل ذات عرق بالنسبة إلى قرن وبالنسبة إلى ذى الحليفة كذلك ، وقد اعتبر عمر محاذاة قرن ، فهذه المواقيت محيطة بالحرم ، فلا بد لمن سلك طريقاً إلى الحرم أن يمر بها أو يحاذيها ، فبطل قول من قال : إن من ليس له ميقات ولا يحاذى ميقاتاً ، هل يحرم من مقدار أبعد المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافاً .

وحكى النووى فى شرح المذهب^١ أنه يلزمه أن يحرم على مقدار مرحلتين اعتباراً بقول عمر فى ذات عرق ، وقد عرفت الجواب عنه وهذه الصورة إنما هى حيث يجهل المحاذاة ، فلعن القائلين بالمرحلتين أخذوا بالأقل ، لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من عن يمين الكعبة وبين من عن شمالها فيتعين على صاحب اليمين الأقرب ، وعلى صاحب الشمال الأبعد ، ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصرى مثلاً ، إذا حاذى ذا الحليفة ، فليس عليه الإحرام منها بل له التأخير حتى يأتى الجحفة .

^١ - المجموع (٧: ١٩٩) .

٣- باب وجوه الإحرام وصفته

الوجوه جمع وجه والمراد بها الأنواع التى يتعلّق بها الإحرام ، وهو الحج أو العمرة أو مجموعهما ، وصفته عطف تفسيري للوجوه ، والمراد بصفة الإحرام هو أن الإحرام إذا تعلّق بنوع فله صفة يتميز بها عن تعلّقه بنوع آخر .

وجوه الإحرام

٧٤٤ - عن عائشة رضى الله عنها ، قالت : (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بَعْمُرَةَ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بَحَجٍّ وَعُمْرَةَ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بَحَجٍّ ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ، فَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ وَأَمَّا مَنْ أَهْلَ بَحَجٍّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قولها : (خرجنا) كان خروجه من المدينة نهائياً بعد الظهر لخمس بقين من ذى القعدة بعد أن صلى الظهر بها أربعاً ، وخطبهم خطبة علمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه ، قال ابن حزم^٣ : وكان يوم الخميس ، والظاهر أنه يوم السبت وقولها : (عام حجة الوداع) سميت بذلك لأن النبي ﷺ كان ودع الناس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها ، وكانت سنة عشر من الهجرة وقولها : (من أهل بعمره) الإهلال فى اللغة: رفع الصوت ، ومنه استهل المولود أى صاح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أهل لغير الله به ﴾^٤ أى رفع الصوت عند ذبحه بغير ذكر الله وسمى الهلال هلالاً لرفعهم الصوت عند رؤيته ، قال العلماء : والإهلال فى اللغة رفع الصوت بالتلبية عند الدخول فى الإحرام ، ولعل هذا فى عرف اللغة والمعنى الأول فى أصلها ، وقولها : (فمن أهل بعمره) تريد أنه وقع من مجموع القاصدين مع النبي ﷺ هذه الأنواع المذكورة ، فلا تعارضه الروايات الأخرى عنها ، فإنه قد روى مسلم من حديثها

^١ - أخرجه البخارى رقم (٣١٧) وأطرافه (ومسلم رقم (١٢١١) والنسائى (٥: ١٤٥) وابن ماجه رقم (٣٠٠٠) وابن حبان رقم (٣٧٩٢) .

^٢ - شرح النووي على صحيح مسلم (٨ : ١٣٨) وبعدها .

^٣ - فى حجة الوداع (١ : ١١٥) وعزاه ابن حجر فى فتح البارى (٣ : ٤٠٧) له .

^٤ - (المائدة : ٣) .

(خرجنا لا نرى إلا الحج) وفي رواية القاسم عنها (قالت : لبينا بالحج) وفي رواية له (خرجنا مهلين بالحج) وفي رواية (لا نذكر إلا الحج) وفي رواية الأسود عنها (نلبى لا نذكر حجاً ولا عمرة) لأن ذلك باعتبار اختلاف الناس فيما أحرموا به ، وإن كانت في نفسها قاصدة للحج ، وكذلك قولها : (نلبى لا نذكر حجاً ولا عمرة) فاعلمها قصدت أنهم لم يلتزموا ذكر ما علق به التلبية وإن كانت المقاصد متنوعة ، وقد تذكر في بعض الأحوال ، وهذه أوجه للجمع وقد قال القاضي عياض^١ : اختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة ، فقال مالك : ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً ، وقال بعضهم : يترجح أنها كانت محرمة بحج ، لأنها رواية عمرة والأسود والقاسم وغلطوا عروة في روايته ، قولها : (ولم أהל إلا بعمرة) وإن كان يحتمل أنها في آخر الأمرين حين أمرت برفض العمرة ، لم تكن محرمة إلا بعمرة ثم أحرمت بالحج من بعد ، لأنها قد كانت فسخت الحج إلى العمرة فصارت منفردة بالعمرة ، ثم لما تعذر عليها تمام العمرة بسبب الحيض رفضتها وأحرمت بالحج وحدها ، وهذا وجه صحيح للجمع بين الروايات أولى من تغليب البعض ، وأحمد بن حنبل قال في حديث عروة : هو خطأ ، وقولها : (وأما من أهل بحج . الخ) يدل بظاهره على أن أصحاب النبي ﷺ استمروا على الإحرام بالحج ، وأنهم لم يفسخوه إلى العمرة ، وهذا خلاف ما اشتهر في الأحاديث الصحيحة المخرجة في الصحيحين وغيرها من أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدى بفسخه إلى العمرة ولعل هذه الرواية مقيدة بمن كان معه هدى وأحرم بحج مفرد كما في حق كثير من الصحابة ، أو كان معه هدى وأحرم بحج كما وقع من النبي ﷺ في الوادي المبارك لما أمر بهما وكان معه هدى ، فلا مخالفة على هذا بين الروايات ودل هذا على أنه يجوز إفراد الإحرام بالعمرة ، وإفراد الحج والقران بينهما ، وهو كذلك ، فإن أنواع الحج ثلاثة إفراد وقران وتمتع والظاهر أنه ما وقع من أحد إفراد الإحرام بالعمرة في الابتداء ، فيحمل قولها : (من أهل بعمرة) على الإهلال بها متقدمة على الحج ، فيتم حينئذ ذكر أنواع الحج الثلاثة ، والإفراد : هو أن يحرم بالحج وحده ، والقران : أن يقرن في إحرامه بتعليقه بالحج والعمرة والتمتع : أن يهل بالعمرة متمتعاً بها إلى الحج ويحج في تلك السنة ، وتفاصيل هذه الأنواع مستوفاة في كتب الفروع من الفقه . ولو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة ثم أحرم بالعمرة ، فقولان للشافعي أحدهما لا يصح إحرامه بالعمرة والثاني يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع في التحلل من الحج وقيل : قبل

^١ - شرح النووي لمسلم (٣: ١٣٨) وفتح الباري (٣: ٤٢٤) .

الوقوف بعرفات ، وقيل : قبل طواف القدوم أو غيره ، قال القاضي^١ : يجوز إدخال العمرة على الحج أصحاب الرأي ، وهو قول للشافعي لما ثبت أنه فعله ﷺ (عندما أتاه آت من ربه في الوداي المبارك وأمره أن يصلي فيه ، ويفعل عمرة في حجة)^٢ ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي ﷺ لضرورة الاعتبار في أشهر الحج ، ولو أحرم بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج ، فقال القاضي : اتفق جمهور العلماء على جواز ذلك ، وشذ بعض الناس فقال : لا يدخل إحرام على إحرام ، كما لا يدخل صلاة على صلاة ، هذا كلامه . وظاهر كلام النووي أن ذلك موافق لكلام الشافعي وأصحابه ، وفي البحر للإمام المهدى ما لفظه^٣ : (مسألة) الهادي والناصر وأبو حنيفة وقول للشافعي : ومن أدخل نسكاً على نسك أساء وانعقد ، فيرفض الدخيل ويؤديه لوقته ، مالك وأحد قولي الشافعي : لا ينعقد الدخيل لقول علي ﷺ : لأبي نضرة لما قال : (إني أهملت بالحج ، وإني أستطيع أن أضم إليها عمرة أفأضم ؟ فقال : لا ، ولكنك إن أهملت بعمرة وأردت أن تضم إليها حجاً ضمنت)^٤ قلنا : أراد أنه إساءة ، إذ سألته قبل العمل ، قيل : وهو مراد عمر بقوله : (متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما بل أعاقب على فعلهما)^٥ وقيل : بل نكاح المتعة ، وعليه دم الرفض لما مر ، المؤيد والمنصور وسواء تضيق الوقت أم اتسع ، وقيل : إن خشى فوت الحج الدخيل قدمه ، قلنا : لم يفصل الدليل ، العترة والشافعي : لا يصير قارناً إذ لم يحرم لهما معاً ، والإمام يحيى وأحمد وعن الشافعي : لا ينعقد إدخال العمرة على الحج ، ويصح العكس لقوة الحج ، عن الشافعي : ينعقد ويصير قارناً ، أبو حنيفة : إذا أدخله قبل الطواف صار قارناً ، إذ التأخير اليسير معفو ، قلنا : لم يقرن ثم إن هذا مسمي إجماعاً . انتهى^٦ .

ولا يخفى عليك ما بينه وبين كلام القاضي من المخالفة في نقل الخلاف ، وما في كلام البحر من اضطراب في نقل الخلاف ، وضعف الاحتجاج بقول علي وعدم صحة الجواب ، والذي يظهر من مجموع الأحاديث الواردة في الحج ، وما وقع من النبي ﷺ

^١ - شرح النووي لمسلم (٨ : ١٣٧) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٤٦١) باب قوله : العقيق واد مبارك رقم (١٥) وأبو داود رقم (١٨٠٠) وابن ماجه رقم (٢٩٧٦) .

^٣ - البحر الزخار (٢ : ٢٩٧) .

^٤ - عزاه ابن بهران بهامش البحر الزخار للإتصاف .

^٥ - أخرجه أحمد (١ : ٥٢ و ٣ : ٣٦٥) والبيهقي (٧ : ٢٠٦) .

^٦ - البحر الزخار (٢ : ٢٩٧) .

وأصحابه أنه لا مانع من إدخال الحج على العمرة ، والعمرة على الحج ، وأن ذلك ليس فيه إبطال لما تقدمه ، بل هو تأكيد للزومه وزيادة في المحافظة على أدائه ، وحيث لم يتحلل من إحرامه بل مضى فيه حتى أكمل أعمال المُدخَل والمُدخَل عليه ، وإنما الشأن في التحلل من الحج وفسخه إلى العمرة ، هل كان ذلك خاصاً بأصحاب النبي ﷺ أو حكمه باق ؟ فذهب الجمهور إلى أن ذلك كان خاصاً بأصحاب النبي ﷺ واستدلوا عليه بما رواه عبد الله بن الزبير الحميدي^١ قال ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن المرقع عن أبي ذر أنه قال : (كان فسخ الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة) وأخرج وكيع أيضاً عنه أنه قال : (لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة ، إنها كانت رخصة لنا أصحاب رسول الله ﷺ)^٢ وأخرج البزار^٣ عن زيد بن شريك (قلنا لأبي ذر : كيف تمتع رسول الله ﷺ وأنتم معه ؟ فقال : ما أنتم وذاك ؟ إنما ذاك شيء رخص لنا فيه يعني المتعة) وأخرج أيضاً^٤ عن أبي بكر التيمي عن أبيه والحارث ابن سويد قال : (قال أبو ذر في الحج والمتعة : رخصة أعطاناها رسول الله ﷺ) وأخرج أبو داود^٥ عن ابن الأسود (أن أبا ذر كان يقول : من حج ثم فسخها إلى عمرة لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ) وفي صحيح مسلم^٦ عن أبي ذر قال : (كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد خاصة) وفي لفظ^٧ (كانت رخصة يعني المتعة في الحج) وفي لفظ آخر (لا تصلح (المتعة))^٨ إلا لنا خاصة يعني متعة النساء ومتعة الحج) وفي لفظ آخر^٩ (إنما كانت لنا خاصة دونكم يعني متعة الحج) وفي سنن النسائي^{١٠} بإسناد صحيح عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر في متعة الحج (ليست لكم ولستم منها بشيء ، إنما كانت رخصة لنا أصحاب

^١ - في مسنده (١: ٧٣ و ٧٥) وأحمد (٣: ٤٦٩) .

^٢ - المحلي (٧: ١٠٨) وحجة الوداع له (١: ٣٦٠) .

^٣ - في مسنده (٩: ٤٠٤) وابن حزم في حجة الوداع (١: ٣٦٠) رقم (٤١١) .

^٤ - أخرجه البزار (٩: ٤٠٥) وابن حزم في حجة الوداع (١: ٣٦١) .

^٥ - رقم (١٨٠٧) .

^٦ - رقم (١٢٢٤) وابن ماجه رقم (٢٩٥٨) .

^٧ - مسلم رقم (١٢٢٤) .

^٨ - لفظ مسلم رقم (١٢٢٤) (المتعتان) .

^٩ - لمسلم رقم (١٢٢٤) .

^{١٠} - (٥: ١٧٩) .

محمد) وفى سنن أبى داود والنسائي^١ من حديث بلال بن الحارث قال : (قلت : يا رسول الله : رأيت فسخ الحج إلى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال ﷺ : بل لنا خاصة) وفى سنن أبى داود بإسناد صحيح عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال : (سئل عثمان عن متعة الحج ، فقال : كانت لنا ليست لكم) ويتأيد هذا بإنكار عمر ومنعه مع وفور الصحابة وقرب العهد منهم للنبي ﷺ من غير ظهور خلاف عليه فى عصره ويتأيد بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^٢ فإن الآية تقضى بوجوب تمامهما ، وأنه لا يجوز الخروج من أحدهما قبل إتمامه ، وقد أجاب عن جميع ذلك فى الهدى النبوي^٣ ونسب جواز ذلك إلى على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وابن عمر وابن عباس وأبى موسى وسعيد بن المسيب وجمهور التابعين فليراجع والله أعلم .

واعلم أن العلماء اختلفوا فى أفضل أنواع الحج^٤ ، فقال الشافعى ومالك وكثيرون : أفضلها الأفراد ثم التمتع ثم القران ، وهو قول الهادى فى الأحكام وقال أبو حنيفة : أفضلها القران ، وقال أحمد وآخرون وهو مروى عن الصادق والباقر والناصر : إن أفضلها التمتع ، وقال أبو العباس : إن القران أفضل لمن قد حج ، والأفراد أفضل لمن لم يكن قد حج ، وقد اختلف العلماء فى حجة ﷺ على ثلاثة أقوال بحسب مذاهبهم السابقة ، وكل طائفة رجحت نوعاً وادعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك ، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصار قارناً ، وقد اختلفت روايات الصحابة فى صفة حج النبي ﷺ حجة الوداع ، وفى البخارى ومسلم روايات مختلفة فى ذلك وطريق الجمع أن من روى الأفراد فباعتبار أول أمره ، ومن روى القران فباعتبار ما انتهى إليه ، ومن روى التمتع فقد أراد به التمتع اللغوى فإنه انتفع بالعمرة وارتفق بها من دون إعادة إحرام آخر ، واحتج من فضل الأفراد بأنه صح ذلك من حديث جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهؤلاء لهم مزية على غيرهم فى معرفة ما فعله ﷺ فى حجة الوداع ، فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حجة الوداع ، فإنه ذكرها من حين خرج النبي ﷺ من المدينة إلى آخرها ، فهو أضيظ لها ، وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان أخذاً بخطام الناقة ، وأنكر هو على من

^١ - أخرجه أبو داود رقم (١٨٠٨) النسائي (١٧٩ : ٥) وابن ماجه رقم (٢٩٨٤) وأحمد (٣ : ٤٦٩) .

^٢ - (البقرة : ١٩٦) .

^٣ - زاد المعاد (٢ : ١٢٠) وبعدها .

^٤ - شرح النووي لمسلم (٨ : ١٣٤) وبعدها (والمجموع (٧ : ١٦٣) والبحر الزخار (٢ : ٣٦٨) .

رجح قول أنس على قوله ، فقال : (كنت تحت ناقة رسول الله ﷺ يمسنى لعابها أسمعه يلبي بالحج)^١ وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف ، وكذلك اضطلاعها لفطنتها على باطن أمره وظاهره ، وفعله على خلوته وجلوته وعلى نيته مع كثرة تفهمها وعظيم فطنتها ، وأما ابن عباس فمحلّه في الفقه والعلم والدين والفهم معروف مع كثرة بحثه وحفظ أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره ، وأخذها إياها من كبار الصحابة ، وبأنه واطب على ذلك الخلفاء الراشدون كأبي بكر وعمر وفعل على اختلاف لبيان جواز ذلك ، وبأنه لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف ما عداه فيجب الدم للجبران ، واحتج من فضل القرآن بأنه ورد أنه ﷺ قرن ورويت في ذلك بضعة وعشرون حديثاً كلها صحيحة عن سبعة عشر صحابياً ، منهم عائشة وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعثمان ابن عفان بإقراره لعلى وتقدير على له وعمران بن حصين والبراء بن عازب وحفصة أم المؤمنين وأبو قتادة وابن أبي أوفى وأبو طلحة والهرماس بن زياد وأم سلمة وسعد ابن أبي وقاص وأنس بن مالك ، مع أن حديث أنس أيضاً رواه ستة عشر نفساً من الثقات متفقون عن أنس أن لفظ النبي ﷺ كان إهلاً بحجة وعمره معاً وهم الحسن البصري وأبو قلابة وحמיד بن هلال وحמיד بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وثابت البناني وبكر بن عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان التيمي ويحيى بن أبي إسحاق وزيد بن أسلم ومصعب بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حنين وأبو قرعة وهو سويد بن حجر الباهلي ، وقد احتج من قال بأفضلية التمتع أن النبي ﷺ حج متمتعاً ، وروايات التمتع هي روايات القرآن ، فإن التمتع الذي وقع من النبي ﷺ هو القرآن كما عرفت ، وأما التمتع الذي هو النوع الثالث فهو ما وقع من أصحاب النبي ﷺ بأمره لهم واستحسانه لذلك ، وقوله : (لو استقبلت من أمرى ما استدبرت .. الحديث)^٢ فإن اختياره ﷺ ذلك لهم دل على أفضليته وقد ينقضى عن ذلك بأنه لا شك أنه أفضل في حقهم ووقوعه بحكمه في حقهم لا يحصل من بعدهم ، وهو أنه لإظهار مخالفة ما كان ارتسم في النفوس من أن العمرة لا يجوز التلبس بها في أشهر الحج ، وأن ذلك من أفجر الفجور ، ولذلك عظم على أصحابه ﷺ

^١ - أخرجه البيهقي (٩: ٥) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٦٥١) ومسلم رقم (١٢١١) وابن حبان رقم (٣٩٤١) وأبو داود رقم (١٧٨٣) والنسائي (١٤٣: ٥) وابن ماجه رقم (٣٠٧٤) .

حين أمرهم بالحل كله ، والأحكام شرعت لمصالح العباد وهذه مصلحة مناسبة للتشديد في الأمر به ، فإن ذلك من التشريع الذى يجب تبليغه إلى العباد ، وكان فى حقهم أفضل ، وأما فى حق غيرهم فلا ، وأقول والله أعلم : الذى يترجح اختياره هو القرآن ، فإن القرآن قد اشتمل على مقاصد معتبرة :

منها : تأكيد الإحرام من حيث أنه علقه بشيئين موجبين للفضل والثواب .

ومنها : موافقة ما انتهى إليه حال النبى ﷺ وأمر به من الجمع بينهما .

ومنها : لإظهار مخالفة المشركين المحرّمين للعمرة فى أشهر الحج .

ومنها : قبول التيسير الذى أراده الله لأمته فى الشريعة من حيث أنه قام بإحرامين دفعة واحدة من دون تكرار إحرام .

ومنها : التزام النسك الذى فيه التقرب بثج دمه ، وإظهار شعار البيت الحرام بالهدى والقلائد وإنالة المساكين من لحمه وغير ذلك .

ومنها : العمل بتمام ما أحرم به من الحج والعمرة المطابقة لقول الله تعالى :

﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ولا ريب فى شرعية الثلاثة الأنواع وحصول الامتثال بأنها نقل والله أعلم .

٤- باب الإحرام وما يتعلق به

الإحرام : الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعمالهما بالنية .

الإهلال عند مسجد ذى الحليفة

٧٤٥ - عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : (ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قال ابن عمر هذا رداً على من قال : إنه ﷺ أهل من البيداء ، فقال لابن عمر : (بيداؤكم هذه التى تكذبون على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ الحديث)^٣ والمراد بالمسجد مسجد ذى الحليفة ، وفى رواية أخرى (إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره)^٤ والبيداء التى أنكر ابن عمر هى الشرف التى قدام ذى الحليفة إلى جهة مكة ، وهى تقرب من ذى الحليفة ، سميت بيداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر ، وكل مفازة تسمى بيداء ، والشجرة المذكورة كانت عند المسجد والتكذيب المذكور هنا المراد به الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه فى الواقع وإن لم يتعمد ، وفى الرواية الأخرى عند مسلم^٥ (أنه ﷺ ركع ركعتين بذى الحليفة ، ثم حين استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل) والحديث فيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذى الحليفة ، ولا يجوز لهم تأخير الميقات إلى البيداء وبهذا قال جميع العلماء ، ويدل على أن الإحرام من الميقات أفضل من أن يحرم من دويرة أهله ، لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه ، والظاهر أن اختياره لذلك لكونه أفضل لا لبيان الجواز ، لأنه قد كان بين الميقاتين ، وقد روى ابن عباس (أنه أهل ﷺ بعد أن ركب راحلته واستوت به على البيداء)^٦ وأنكر هذا ابن عمر على ابن عباس ولكنه يزول الإشكال ويجمع بين الروايات المختلفة بما أخرجه أبو داود والحاكم^٧ من

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٥٤١) ومسلم رقم (١٨٨٦) وأبو داود رقم (١٧٧١) والنسائى (١٦٢ : ٥) والترمذى

رقم (٨١٨) وأحمد (١٠ : ٢) وابن حبان رقم (٣٧٦٢) .

^٢ - (٨ : ٩٢) بعدها (فتح البارى (٣ : ٤٠٠) بعدها) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١١٨٦) وأبو داود رقم (١٧٧١) والنسائى (١٦٢ : ٥) وابن حبان رقم (٣٧٦٢) .

^٤ - أخرجه مسلم رقم (١١٨٦) .

^٥ - برقم (١١٨٧) .

^٦ - أخرجه أبو داود رقم (١٧٥٢) .

^٧ - أخرجه أبو داود (١٧٧٠) والحاكم (١ : ٦٢٠) .

طريق سعيد بن جبير ، قلت لابن عباس : (عجب لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله . فذكر الحديث) وفيه (فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منهما ، فسمع قوم فحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذلك ، فقالوا : إنما أهل حين استقلت به راحلته ثم مضى ، فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه ، فنقل كل واحد ما سمع وإنما كان إهلاله في مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانياً وثالثاً) وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن عطاء عن ابن عباس نحوه ، فعلى هذا أن إنكار ابن عمر على من خص الإهلال بالقيام على شرف البيداء والله أعلم .

رفع الصوت بالإهلال

٧٤٦ - وعن خلاد بن السائب عن أبيه رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : (أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال) رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان^١.

ترجمة الراوي^٢

هو خلاد بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام روى عن أبيه السائب ، قال ابن عبد البر^٣ : مختلف في صحبته وفي حديثه في رفع الصوت بالتلبية اختلافاً كثيراً وروى عنه عطاء بن يسار (من أخاف أهل المدينة أخافه الله)^٤ مختلف فيه فمنهم من يقول فيه : السائب بن خلاد .

تخريج الحديث^٥

وأخرج الحديث أحمد ومالك في الموطأ والشافعي عن مالك والحاكم والبيهقي^٦ من حديث خلاد بن السائب عن أبيه ، قال الترمذي : هذا حديث صحيح ، وقد رواه

^١ - أخرجه الترمذي رقم (٨٢٩) والنسائي (١٦٢ : ٥) وابن ماجه رقم (٢٩٢٢) وأبو داود رقم (١٨١٤) وأحمد (٥٥ : ٤) وابن حبان رقم (٣٨٠٢) .

^٢ - الإصابة (٢ : ٣٣٩) .

^٣ - الاستيعاب (٢ : ٤٥٢) ترجمة رقم (٦٧٧) .

^٤ - أخرجه أحمد (٥٥ : ٤) والطبراني في الكبير رقم (٦٦٣١ - ٦٦٣٧) وأخرجه ابن حبان رقم (٣٧٣٨) وأحمد (٣ : ٣٥٤) من حديث جابر .

^٥ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٣٩) .

^٦ - أخرجه الطبراني في الكبير رقم (٥١٧٠) والدارقطني (٢ : ٢٣٨) والبيهقي (٥ : ٤٢) ومالك (١ : ٣٣٤) والشافعي (١ : ٣٠٦) .

بعضهم عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد ولا يصح ، وقال البيهقي أيضاً : الأول هو الصحيح ، وأما ابن حبان فصحيحهما وتبعه الحاكم وزاد رواية الثالثة من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي هريرة ^١ وروى أحمد ^٢ من حديث ابن عباس (أن رسول الله ﷺ قال : إن جبريل أتاني فأمرني أن أعلن التلبية) وترجم البخاري ^٣ (رفع الصوت بالإهلال) وأورد فيه حديث أنس (صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة ، والعصر بذي الحليفة ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً) ^٤ وروى ابن أبي شيبة من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب قال : (كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبج أصواتهم) ^٥ .

فقه الحديث ^٦

الحديث فيه دلالة على استحباب رفع الصوت بالتلبية ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور ، واختلفت الرواة عن مالك ، فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ولم يستثن شيئاً ، ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرهما ، وكأن الملبى يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية وكذلك مسجد منى .

الاغتسال عند الإحرام

٧٤٧ - وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه (أن النبي ﷺ تجرد لإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ) رواه الترمذي وحسنه ^٧ .

تخريج الحديث ^٨

الحديث ضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني ^٩ ، وروى الحاكم والبيهقي ^{١٠} من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس ، قال : (اغتسل

^١ - برقم (٣٨٠٣) ولكن عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني .

^٢ - المسند (١ : ٣٢١) .

^٣ - في صحيحه كتاب الحج باب (٢٥) رفع الصوت بالإهلال .

^٤ - رقم (١٥٤٨) .

^٥ - المصنف (٣ : ٣٧٣) رقم (١٥٠٥٧) .

^٦ - شرح النووي لمسلم (٨ : ٢٢٢) فتح الباري (٣ : ٤٠٨) والتمهيد (١٧ : ٢٤٠) وبعدها .

^٧ - أخرجه الترمذي رقم (٨٣٠) وابن خزيمة رقم (٢٥٩٥) والبيهقي (٥ : ٣٢) .

^٨ - التلخيص الحبير (٢ : ٢٣٥) .

^٩ - ضعفاء العقيلي (٤ : ١٣٨) والبيهقي (٥ : ٣٢) والدارقطني (٢ : ٢٢٠) والطبراني في الكبير (٥ : ١٣٥) .

^{١٠} - الحاكم (١ : ٦١٥) رقم (١٦٣٨) والبيهقي (٥ : ٣٣) .

رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه ، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره ، فلما استوى به على البيداء أحرم بالحج) ويعقوب ضعيف^١ .

فقه الحديث

والحديث فيه دلالة على شرعية الغسل قبل الإحرام ، وذهب الأكثر إلى أنه مندوب وليس بواجب ، وذهب الناصر إلى وجوبه وتردد كلام مالك في وجوبه أو نفيه ، وهو مشروع للتنظيف لا للتطهير ، ولذلك شرع في حق الحائض والنفساء كما سيأتى فى حق أسماء بنت عميس .

ما لا يجوز للمحرم أن يلبسه

٧٤٨ - وعن ابن عمر رضى الله عنهما (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ، فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخُفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ) متفق عليه^٢ واللفظ لمسلم .

فقه الحديث^٣

الحديث ذكر فى الجواب ما يترك المحرم ، والسؤال عن ملبوس المحرم وهذا من الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يتربقب للتبويه على أنه الأولى من أن يسأل عنه ، وذلك لأنه ملبوس تقرر جوازه بالإباحة الأصلية وإنما الكلام فيما حصره الشرع وأخرجه عن الإباحة ، ولأنه أيضاً غير منحصر فإنه يجوز له أن يلبس أى شيء كان على أى هيئة ما عدا ما ذكر ، فذكر فى الجواب الممنوع منه للحصارة ، وأطلق ما عداه لبقائه على حكم الإباحة والرواية المذكورة هى المشهورة ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ (ما يترك المحرم ؟) وهى شاذة ، والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ (أن رجلاً قال : ما يجتنب المحرم من الثياب ؟) أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة^٤ فى

^١ - ضعفاء العقيلي (٤ : ٤٤٥) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٣٣) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٨٢) وأبو داود رقم (١٧٣٧) والترمذى رقم (٨٣١) والنسائى رقم (٥ : ٢٢) وابن ماجه رقم (٢٩١٤) وابن حبان رقم (٣٧٦١) .

^٣ - شرح النووي على صحيح مسلم (٨ : ٧٣) وبعبدا (وفتح البارى (٣ : ٤٠٢) وبعبدا .

^٤ - أخرجه ابن خزيمة رقم (٢٦٠١) وأحمد (٢ : ٣٤) .

صحيحهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه ، وأخرجه أحمد^١ عن ابن عينة عن الزهري (فقال مرة : ما يترك ؟ ومرة : ما يلبس ؟) .

قوله : (المحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة في ذلك ، والمراد بالقميص هو ما أحاط بالبدن ، والقميص ما كان عن تفصيل وتقطيع ، ويلحق به ما أحاط بالبدن وإن لم يكن كذلك ، وذلك مثل الجراب وما ألصق بالشج أو بالتليد وكذا العمامة ما كان على الرأس فيلحق بالعمامة غيرها مما يغطي الرأس ، قال الخطابي : ذكر العمامة والبرنس معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، وقال الجوهري : هو قلنسوة طويلة كان الناس يلبسونها في صدر الإسلام ، وهو من البرس بكسر الباء وهو القطن وقيل : إنه غير عربي ، ولا يضر الانغماس في الماء ، وكذا مباشرة المحمل بالرأس ، وكذا ستر الرأس باليد ، وكذا وضع الرأس عند النوم لأنه لا يسمى لا بساً ، وفي كتب المفرعين على أصل الهادي تفصيل في ذلك وفي قوله : (وكذا السراويلات) المراد به ما يغطي البدن .

وقوله : (ولا الخفاف) وكذا يلحق به الجورب وألحق ما كان إلى نصف الساق ، والجورب ما كان إلى فوق الركبة ، وقوله : (إلا أحد) قد استعمل أحد هنا في الإثبات وحق أن يستعمل في النفي إلا أنه قد جاء ذلك ، ولكن بشرط أن يكون بعده نفي وقوله : (لا يجد نعلين) والمراد بهما النعل العربية ، وقوله : (وليقطعهما أسفل من الكعبين) المراد من هذا كشف الكعبين ، والكعبان هما العظامان النائتان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة^٢ عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال : (إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه) فهذا القدر يدل على أن القطع من تحت الكعب الأعلى ، إذ لو كان من تحت كعب الشراك لم يبق ما يستمسك معه الرجل وقد ذهب إلى هذا محمد بن الحسن ومن معه من الحنفية ، وهو كذلك في كتب الهدوية مصرح به على أصل الهادي ، وأن الكعب المراد هنا هو العظم الذي في وسط القدم تحت معقد الشراك ، وقيل : إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقد ضعفت الرواية عن محمد بن الحسن ، ونسب الرواي إلى الوهم مع أن ابن بطلال نقل عن أبي حنيفة أن الكعب هو الشاخص

^١ - أحمد (٢ : ٨) .

^٢ - المصنف (٣ : ٣٢٥) رقم (١٤٦٣٥) .

فى ظهر القدم ، ونقل عن الأصمعى أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم وجمهور أهل اللغة على أن فى كل قدم كعبين ، مع أنه قد روى ابن المنذر فى الأوسط وأبو عوانة^١ فى صحيحه بسند على شرط الصحيح عن ابن عمر (أن رجلاً نادى النبى ﷺ فقال : ما يجتنب المحرم من الثياب ؟ فقال : لا يلبس السراويل ..) إلى أن قال : (وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما حتى يكونا إلى الكعبين) فإذا حمل الكعبان فى هذا الحديث على كعب الشراك ، وفى الحديث الأول على الكعب الناشز أمكن الجمع بينهما ، بأن القطع يكون تحت الكعب الناشز إلى كعب الشراك ، والحديث فيه دلالة على وجوب القطع ، وهو قول الجمهور خلافاً لأحمد وعطاء فقالوا : يلبسه بدون قطع واحتجاً بحديث ابن عباس (ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين) ويجاب عنه بأن هذا مطلق وهو مقيد بحديث ابن عمر ، وأجاب الحنابلة بأن حديث ابن عباس ناسخ ، وقد روى الدارقطني^٢ عن عمرو بن دينار وقد روى الحديثين ، وقال : (انظروا أى الحديثين قبل ؟) ثم حكى الدارقطني^٣ عن أبى بكر النيسابورى أنه قال : حديث ابن عمر قبل ، لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس بعرفات ، وأجاب الشافعى عن هذا فى الأم^٤ ، فقال : كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك أو قالها فلم ينقلها عنه بعض رواة انتهى .

وقال ابن الجوزي^٥ : بالترجيح بين الحديثين ، فقال حديث ابن عمر اختلف فى وقفه ورفع ، وحديث ابن عباس لم يختلف فى رفعه انتهى ، ورد عليه بأن حديث ابن عمر لم يختلف عليه فيه فى الأمر بالقطع إلا فى رواية شاذة ، وحديث ابن عباس اختلف فى رفعه ووقفه ، فرواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ، ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس ، لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس ، فلم

^١ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤٠٢ : ٣) - ٤٠٣) لهما .

^٢ - فى سننه (٢٢٩ : ٢) والبيهقى (٥١ : ٥) .

^٣ - فى سننه (٢٣٠ : ٢) .

^٤ - الأم (١٤٨ : ٢) والبيهقى (٥١ : ٥) .

^٥ - نقله ابن حجر فى فتح البارى (٤٠٣ : ٣) عنه .

يأت مرفوعاً إلا من رواية جابر بن زيد عنه ، حتى قال الأصيلي : إنه شيخ بصرى لا يعرف ، كذا قال ، وهو معروف موصوف عند الأئمة بالفقه ، واحتج عطاء بأن القطع فساد ، والله لا يحب الفساد ، ويجب عنه بأنه لتحصيل عبادة فلا فساد فيه ، وأقول : إنه يتنزل الخلاف في ذلك على الخلاف في بناء العام على الخاص ، فعلى أصل الشافعي ومن تبعه في بناء الخاص على العام مطلقاً ، وكذا المطلق على المقيد العمل هنا على المقيد ، وهو الأمر بالقطع ، وعلى قول غيره من أن العام المتأخر ناسخ وكذا المطلق يحتاج إلى النظر في أيهما المتقدم ، ومع جهل التاريخ يحتاج إلى الترجيح ، وقد عرفت أن خبر ابن عباس متأخر فيلزم العمل به ، وأنه يجوز اللبس من دون قطع ، وكذا في حديث ابن عباس (من لم يجد إزاراً ووجد سراويل فليلبسهما) وهو مذهب أحمد في الخفين والسراويل جميعاً ، وهذا في حق الرجل لا المرأة ، ثم اختلف العلماء في لابس الخفين لعدم النعلين هل عليه فدية أم لا ؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما : لا شيء عليه ، لأنه لو وجبت فدية لبينها ﷺ وقال أبو حنيفة وأصحابه : عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدى ، وكذا عند الهدوية ، إلا أن ظاهر عباراتهم أنه يجب عليه القطع حتى لا يكون محيطاً بالرجل ، ويصير مثل النعل ، وإذا بلغ إلى هذا القدر فلا دم عندهم وإلا وجب الدم ، ويكرر بتكرر النزاع له من القدم ، وقوله : (ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران والورس) قيل : عدل عن طريق ما تقدم ليشير إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك ، وهو بعيد بل الظاهر إنما هو الإشارة إلى أن ما مسه الورس والزعفران لا يجوز لبسه سواء كان مما يعتاد لبسه أو لا ، والورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس هو بطيب ، ولكنه يشبه الطيب إلا أنه نبه به على أنه يجب اجتناب الطيب ، وما أشبهه مما هو طيب الرائحة ، ويدل ذلك على تحريم ما صبغ به سواء كان الصبغ في جميع الملبوس أو بعضه ، وسواء بقى له أثر الرائحة أولاً وقال مالك في الموطأ^١ : يكره لبس المصبوغات لأنها تنفص ، وظاهر هذا إنما هو لأجل الزينة ، وإن لم يكن ثم رائحة ، وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تفح له رائحة جاز لبسه ، فجعل العلة في ذلك الرائحة ، ويحتج بحديث ابن عباس قال : (انطلق النبي ﷺ من المدينة بعدما ترجل وادهن ولبس إزاره ورداءه ، هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر يلبس إلا المزعفرة التي ترذع^٢ على الجلد) فظهر أن العلة هو الطيب لا الزينة وبقول الشافعي قال الجمهور مع أنه قد روى في حديث ابن عمر ما يدل على ذلك وهو في

^١ - (٢: ٩١١) كتاب اللباس (باب ماجاء في لبس الثياب المصبغة والذهب).

^٢ - هو أثر الطيب الذي يلزق .

رواية أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث (إلا أن يكون غسيلاً) أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني^١ في مسنده عنه ، وقد روى الطحاوي أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبتك عن أبي معاوية ، وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبته عنه يحيى بن معين انتهى . وهي زيادة شاذة ، لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يجيء بهذه الزيادة غيره انتهى ، والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستتبطت الشافعية من ذلك منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وعن المالكية خلاف في ذلك ، وقالت الحنفية : لا يحرم لأن المراد من اللبس إنما هو التطيب ، والأكل لا يعد متطيّباً ، وفي البحر ما لفظه : ومن المحظورات التطيب إجماعاً ، لقوله ﷺ : (ما مسه ورس . الخبر) وليس المبخّر والمطيّب والجلوس عليه إلا بحائل مانع يمنع وصول الطيب جسمه ، إذ هو كالتطيب ، فإن انقطع ريح الطيب بالمكث حتى لا يظهر بحال لم يضر التماسه ، إذ هو المحرم الريح ، ولا يجوز الاحتقان بالطيب ، ولا جعله في مأكول أو مشروب مالم يستحل ، أبو حنيفة : لا فدية إذا استحال بالطبخ ، قلنا : العبرة بالريح ، أحد أقوال الشافعي : وبالجرم ، ولا وجه له ، وما يتخذ منه الذرور كالصندل والمسك يحرم التماسه إجماعاً ، إذ نص على الورس والزعفران ، وهذه أبلغ ، وما لا يتخذ منه ولا يُنبَت للطيب كالخزامى والمرزنجوش والنرجس لم يحرم ، الهادي وأبو حنيفة والشافعي : وكذا الفواكه كالنقاع ، ابن عمر والهدوية والشافعي : وما ينبت للطيب ولا ذرور منه كالريحان ، والمنثور حرم شمه ، إذ هو طيب ، عثمان والناصر وأبو حنيفة : يجوز إذ لا ذرور منه كالعرار ، قلنا : اتخذ للطيب فهو كالورد ، مذهب الهدوية والإمام يحيى ، لكن لا فدية لشبهه بالفاكهة ، أحد قولي الشافعي : تجب ، وفي البنفسج قولان : يحرم ، إذ هو طيب أحد قولي الشافعي : لا ، إذ يجفف للدواء ، قلنا : اتخذ منه الذرور فأشبهه الورد الإمام يحيى ومذهب الهدوية وأبو حنيفة : وأما الحناء فطيب فلا يشم ولا يختضب به ، لقوله ﷺ : (الحناء طيب)^٢ الخبر فمن فعل فدى ، الشافعي : ليس بطيب إذ اختضب به أزواجه ﷺ محرمات ، قلنا : بعد التحلل بالرمي ، سلمنا ، فلم يؤثر تقريره إياهن ، فلا حجة فيه (مسألة) ولا فدية ولا إثم على من

^١ - الحافظ يحيى بن عبد الحميد الحماني صاحب المسند (ت ٢٢٨ هـ) قال أبو حاتم سألت ابن معين عنه فقال : ماله وأجمل القول فيه ، وقال : كان يسرد مسنده أربعة آلاف سرداً وحديث شريك ثلاثة آلاف ، وقال ابن عدى : هو أول من صنف المسند بالكوفة ، وقد تكلم في الحماني أحمد وعلي وغيرهما ووثقه يحيى . تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٢٣) .

^٢ - عزاه ابن بهران في هامش البحر الزخار (٢ : ٣٠٧) للانتصار .

اتجر في الطيب أو حمل مسكاً في قارورة مختومة أو نافجة لا مكشوفة ، أو في طرف ثوبه أو عمامته فيلزم ، وله التماس الركن مطيباً ، والدنو من الكعبة حال تجميرها إذ لم يلتمس الطيب بل غيره ، والنهي متعلق بالالتماس (مسألة) وله لبس المصبوغ إلا ما هو طيب كالمرس والمزعر ، قال أبو طالب : ولا فدية في المعصفر إذ ليس بطيب ، أبو حنيفة : إن نفص لزمت إذ يشبه المورس ، الشافعي : يجوز لبسه إذ ليس بطيب ، الإمام يحيى : يكره فقط ، إذ رخص للمحرمات في لبسه (مسألة) أبو العباس والمرتضى والحسن بن صالح : وله الادهان بما لا طيب فيه ، إذ ادهن بغير مقتت ، أبو حنيفة : فيه ترطيب للجسم وجمال فيفدى أبو يوسف ومحمد : أو صدقة إن لم يطيب ، الشافعي : إن دهن الوجه والرأس فدى ، إذ هو كالغطاء وفي غيرهما لا شيء ، الثوري : إن كان مطبوخاً فدى ، إذ بالطبخ تزول الريح الكريهة لنا ما مر ، وله الاكتحال بما لا زينة فيه كالصبر لرواية عثمان عنه ﷺ وفعل ابن عمر لا مافيه زينة كالأسود إلا لعذر فيفدى الإمام يحيى : فيفدى ، وفيه نظر انتهى . وجه النظر أن الكحل الذي لا طيب فيه لا يوجب الفدية . قال العلماء : والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ، ولباسه الإزار والرداء ، أن يبعد من الترفه ، ويتصف بصفة الخاشع الذليل ، وليتذكر أنه محرم في كل وقت ، ويكون أقرب إلى كثرة أذكاره ، وأبلغ في مراقبته وصيانيته وامتناعه عن ارتكاب المحظورات ، وليتذكر به الموت ، ولباس الأكفان ، وليتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة مهطعين إلى الداعي ، والحكمة في تحريم الطيب والنساء ، أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا والتلذذ ، ويجتمع همه لمقاصد الآخرة والله سبحانه أعلم .

التطيب عند الإحرام

٧٤٩ - وعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

قولها : (كنت أطيب) وقع في رواية عروة عنها التصريح بأن ذلك في حجة الوداع ، أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، وهذا يقتضي أنه وقع مرة واحدة

^١ - شرح النووي لمسلم (٨: ٧٤) وفتح الباري (٣: ٤٠٤) .
^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٥٣٩) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٨٩) وأبو داود رقم (١٧٤٥) والنسائي (٥: ١٣٧) وأحمد (٦: ٣٩) وابن حبان رقم (٣٧٦٦) .
^٣ - شرح النووي لمسلم (١: ١٣٤) وبعدها (وفتح الباري (٣: ٣٩٨) وبعدها (والتمهيد (٢: ٢٥٥) وبعدها (.

(وكان) في مثل هذا الموقع لا تدل على التكرار ، وتعقب بأن المدعى تكراره هو الطيب لا الإحرام ، ولا مانع من تكرار الطيب لأجل الإحرام ، وهو بعيد وقال النووي^١ : المختار أنها لا تقتضى تكراراً ولا استمراراً ، وكذا قال الفخر الرازي ، وقال ابن الحاجب : إنها تقتضى التكرار ، وقال جماعة من المحققين : إنها تقتضى التكرار ظاهراً ، وقد تدل قرينة على عدمه ، فاستعمل هنا مجازاً في عدم التكرار دلالة على كثرة ما فعلت من الطيب ، حتى صار كأنه أشبه من تطيب مرة بعد أخرى لما رأت من استحبابه لذلك ، مع أنها قد سقطت في طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك ورويت بلفظ (طيب رسول الله ﷺ) قولها : (لإحرامه قبل أن يحرم) هذا لفظ البخاري ، ولمسلم (لحرمه) بضم الحاء وكسرهما بمعنى إحرامه ، فيه دلالة على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام ، وجواز استدামته بعد الإحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام ، وقد ذهب إلى هذا خلائق من الصحابة والتابعين وجماهير الفقهاء والمحدثين ، من الصحابة سعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير وعائشة وأم حبيبة والحنفية والشافعية إلا محمد بن الحسن والثوري وأحمد وداود وغيرهم ، وذهب جماعة إلى منع ذلك منهم الزهري وابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والهادي والقاسم والناصر والمؤيد وبعض أصحاب الشافعي ، وتأولوا حديث عائشة بأنه اغتسل قبل إحرامه فأحرم ولم يبق فيه أثر الطيب ، واحتجوا على ذلك بأنه قد وقع في رواية أخرجه البخاري في الغسل (ثم طاف على نسائه ، ثم أصبح محرماً) فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، وهو مردود ، فإنه قد وقع في لفظ النسائي^٢ (حين أراد أن يحرم) ولمسلم نحوه ، وفي رواية للبخاري في تمام الرواية (ثم أصبح محرماً ، ينضح طيباً) روى بالحاء المهملة والحاء المعجمة والمعنى مقارب وبالحاء المهملة أبلغ ، وفي رواية عند مسلم^٣ (إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك) وللنسائي وابن حبان^٤ (رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم) وقول بعضهم : إنه بقي

^١ - نقلها ابن حجر في فتح الباري (٣ : ٣٩٨) عنه ، ولم أجد لها في شرحه لمسلم والله أعلم .

^٢ - في سننه (٥ : ١٣٦) .

^٣ - رقم (١١٩٠) .

^٤ - أخرجه النسائي (٥ : ١٤٠) وابن حبان رقم (٣٧٦٨) .

الأثر من غير رائحة مردود بقوله : (ينضح طيباً) مع انه في حديث عائشة ^١ (كنا نضمخ وجوهنا بالطيب المسك قبل أن نحرم فنعرق ، فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا) ولا يقال : هذا خاص بالنساء ، لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع ، ورواية الأوزاعي عن عائشة ^٢ (بطيب لا يشبه طيبكم) مراد به المبالغة في قوة رائحته ، لا أنه لا رائحة له ، يدل عليه سائر الروايات عنها والتصريح بأنه مسك ، وقد وقع في لفظ متفق عليه ^٣ (بأطيب ما أجد) وللطحاوي والدارقطني ^٤ من حديثها (بالغالية ^٥) ويجمع بين الروايات بأن الغالية للدهن والطيب ، ولعلها كررت ذلك ففعلت بالغالية للدهان ثم بعد ذلك بالمسك ونحوه أو أنها جمعت ذلك فكان طيباً ودهناً ، وقال المهلب : إن هذا من خصائص النبي ﷺ لأن الطيب من دواعي النكاح ، فنهى الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح ، وقال المهلب : وجه الخصوصية لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، ورد عليه بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، وقد عرفت حديث عائشة ، فهو أيضاً ناف للخصوصية ، وأخرج سعيد بن منصور ^٦ بإسناد صحيح عنها أيضاً (قالت : طيبت أبي لإحرامه بالمسك حين أحرم) واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على منع المحرم الطيب ، ولو ببقاء الأثر من قبل الإحرام ، ورد عليه بما رواه النسائي ^٧ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام (أن سليمان بن عبد الملك لما حج ، جمع ناساً من أهل العلم منهم : القاسم ابن محمد وخارجة بن زيد ، وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ، فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة فكلهم أمر به) فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه ، وقولها : (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) المراد لحله

^١ - أبو يعلى (٨ : ٢٩٦) .

^٢ - النسائي (٥ : ١٣٧) وأبو يعلى (٧ : ٣٥٣) رقم (٤٣٩١) .

^٣ - مسلم (١ : ٣١) باب رقم (٦) والبخاري رقم (٥٥٨٤) باب (ما يستحب من الطيب) رقم (٧٧) .

^٤ - الطحاوي (٢ : ١٣٠) والدارقطني (٢ : ٢٣٢) .

^٥ - وهي نوع من الطيب الجيد مركب من (مسك وعود وعنبر ودهن) . النهاية في غريب الحديث (٣ : ٣٨٣) .

^٦ - عزاه ابن حجر في فتح الباري (٣ : ٣٩٩) لسعيد ، وأخرجه البيهقي (٥ : ٣٥) والشافعي في مسنده (١ : ١٢١) عن

عائشة بت سعد .

^٧ - (٢ : ٤٥٨) .

الإحلال الكامل الذى يحل به كل محذور ، وهو طواف الزيارة ، وقد كان حل بعض الإحلال ، وهو بالرمى الذى يحل به الطيب وغيره ، ولا يمنع بعده إلا من النساء ، وظاهر هذه العبارة ، أنه قد كان فعل الرمي والحلق وبقي الطواف ، وهذا متفق عليه سواء كان الحلق نسكاً أو تحليل محذور ، وإنما الخلاف لو قدم الحلق قبل أن يرمى ، فظاهر قول المؤيد بالله أنه قد حل به ويحل بعده الطيب وإن لم يرم ، وهو يقول : الحلق نسك ، ويحل عنده بأيهما فعل وذكر المصنف رحمه الله تعالى فى فتح الباري^١ عن الجمهور وهو الصحيح من مذهب الشافعى أنه لا يحل الطيب إلا بعد مجموع الرمي والحلق بناء على أنهما نسك ، وقال النووى فى شرح مسلم^٢ : إن الشافعى يقول : إن الحلق ليس بنسك وقال ابن المنذر : إنه لم يقل به إلا الشافعى ، وهو مروى عن الهادى والقاسم ورواية عن أحمد أيضاً .

لا ينكح المحرم ولا ينكح

٧٥٠ - وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) رواه مسلم^٣ .

فقه الحديث^٤

قوله : (لا ينكح) يعنى هو فى نفسه ، ولا ينكح أى ينكح غيره ، بأن يعقد له والحديث فيه دلالة على تحريم ذلك على المحرم ، والمراد به العقد ، وقد ذهب إلى هذا الجمهور من العلماء منهم مالك والشافعى وأحمد ، وقالوا : إنه لا يصح من المحرم أن يعقد ، قالوا : لقصة نكاحه ﷺ بميمونة بنت الحارث كما فى رواية ابن عباس (أنه نكحها وهو محرم فى عام القضية)^٥ فإنه ﷺ خرج من المدينة فى شهر القعدة سنة سبع ، وبعث جعفر بن أبى طالب بين يديه إلى ميمونة بنت الحارث ليخطبها له ، فجعلت أمرها إلى العباس ، وكانت أختها تحته ، وأراد رسول الله ﷺ أن يبنى بها

^١ - فتح الباري (٣ : ٣٩٩) .

^٢ - شرح النووى لمسلم (٩ : ٥٥) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٤٠٩) وأبو داود رقم (١٨٤١) والنسائى (٥ : ١٩٢) وابن ماجه رقم (١٩٦٦) وأحمد (١ : ٥٧) وابن حبان رقم (٤١٢٣) .

^٤ - شرح النووى على صحيح مسلم (٩ : ١٩٤) وبعدها .

^٥ - أخرجه البخارى رقم (٤٢٥٨) وأبو داود رقم (١٨٤٤) والترمذى رقم (٨٤٢) والنسائى (٥ : ١٩١) وأحمد (١ : ٢٤٥) وابن حبان رقم (٤١٢٩ و ٤١٣٣) .

بمكة بعد تمام أعمال العمرة بعد أن مضت الثلاثة الأيام التي وقع الصلح على إقامته فيها ، فمنعه المشركون من ذلك فخرج رسول الله ﷺ من مكة حتى نزل بطن سرف فأقام بها ، وخلف أبا رافع ليحمل ميمونة إليه حين يمسي ، وأقام حتى قدمت ميمونة ومن معها ، وقد لقوا أذى وعناء من سفهاء مكة وصبيانها ، فبنى بها حين أدلج وسار حتى قدم المدينة ، وأجاب الجمهور عن ذلك بأجوبة : أصحها أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً هكذا رواه أكثر الصحابة ، قال القاضي وغيره : ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده ، حتى قال سعيد : ذهل ابن عباس وإن كانت خالته (ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حل) ذكره البخاري^١ ، وكذا روى يزيد بن الأصم عن ميمونة نفسها ، وكذا رافع مع أنه السفير بينهما ، أو أنه تزوجها في الحرم ، وهو حلال أو أنه تزوجها في شهر الحرام ، وهي شائعة معروفة كما قال الشاعر :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً ورعاً فلم أر مثله مقتولاً

أى في حرم المدينة ، أوفى الشهر الحرام ، أو أنه كان خاصاً في حقه أن يتزوج وهو محرم ، وهو جواب جماعة من الصحابة ، وأصح الوجهين عند أصحاب الشافعي ، وإن فرض ووقع ذلك وهو محرم ، فقد تعارض القول والفعل ، والقول أرجح عند التعارض ، ولا يصح أن يحمل على الوطء إذ عطف قوله : (ولا ينكح) يبعده عن ذلك ، وقوله : (لا ينكح) يعنى لا يزوج غيره بولاية ولا وكالة ، قال العلماء : سببه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره ، وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب وغيره ، أو بولاية عامة كالسلطان والقاضي ونائبه ، وهذا هو الصحيح عند الهدوية والشافعية ، وقال بعض أصحاب الشافعي والإمام يحيى : يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة ، لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة قالوا : كما يجوز للمسلم بالولاية العامة أن يزوج الزمية دون الخاصة ، وقد وافقهم في المقيس عليه أبو العباس على أصل الهادي ، فلو زوج المحرم أو تزوج كان العقد باطلاً ، إن كان على خلاف مذهبه وكان عالماً بالتحريم ، وإن كان جاهلاً كان فاسداً ، ولذلك أحكام مفصلة في فروع الفقه ، وقوله : (ولا يخطب) النهي للتنزيه لا للتحريم ، والظاهر أنه إجماع ، وكذا تكره الشهادة على عقد النكاح ، وقال بعض أصحاب الشافعي : لا ينعقد النكاح بشهادة المحرم لأن الشاهد

^١ - أخرجه البيهقي (٢١٢ : ٧) وابن حجر في فتح الباري (١٦٦ : ٩) عزاه للبيهقي .

ركن في عقد النكاح كالولي ، والصحيح الذي عليه الجمهور انعقاده إذ لا دليل على ذلك والله أعلم .

أكل المحرم من صيد المُحلّ

٧٥١ - وعن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير مُحَرَّم ، قال : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَكَانُوا مُحَرَّمِينَ : هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ) متفق عليه ^١ .

فقه الحديث ^٢

قوله : (وهو غير محرم) يقال : كيف جاز له عدم الإحرام وقد جاوز الميقات ؟ وأجيب عنه بأنها المواقيت لم تكن قد وُقِّتت ، وقيل : لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم في جهة الساحل ، وقيل : خرج معهم ولم ينو حجا ولا عمرة ، وهو بعيد ، وقيل : لأنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة ، وقوله : (هل منكم أحد .. الخ) فيه دلالة على أنه يجوز للمحرم أن يأكل من لحم الصيد ، إذا لم يكن من المحرم إعانة على قتله بشيء ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد ومالك وداود ، والحديث صريح في ذلك وذهب الهدوية وغيرهم إلى أنه يحرم على المحرم أكل لحم الصيد ، وإن لم يكن منه إعانة ، وقد حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، لقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ ^٣ والمراد بالصيد المصيد وأجاب الأولون عن ذلك بأن المراد بالصيد الاصطياد ، والحديث مبين لهذا المراد وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي ^٤ عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : (صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يَصَادَ لَكُمْ) وهذا يدل دلالة صريحة على صحة التأويل ونص في المذهب ، واستقوى الإمام المهدي في البحر ^٥ ما ذهب إليه الشافعي وشرطه بصحة الحديث ، وألحق الشافعي بذلك في التحريم ما صيد لأجله ،

^١ - أخرجه البخاري رقم (١٨٢٤) ومسلم رقم (١١٩٦) .

^٢ - فتح الباري (٤ : ٢٤) وشرح النووي لمسلم (٨ : ١٠٥) .

^٣ - (المائدة : ٩٦) .

^٤ - أخرجه أبو داود رقم (١٨٥١) والترمذي رقم (٨٤٦) والنسائي (٥ : ١٨٧) .

^٥ - البحر الزخار (٢ : ٣١٤) .

ويحتج له بحديث جابر المذكور ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه ، وهو قول عمر بن الخطاب والزبير بن العوام أنه يجوز أكله للمحرم على الإطلاق إذا كان الصائد حلالاً ، ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا الرواية التي فيها قول النبي ﷺ : (هل معكم من لحمه شيء ؟)^١ وفي رواية أخرى (هل معكم منه شيء ؟ قالوا : معنا رجله ؛ فأخذها رسول الله ﷺ وأكلها)^٢ لأنه لم يتفق عليها الشيخان ، واقتصر على القدر الذي وقع عليه الاتفاق والله أعلم .

تحريم الصيد للمحرم

٧٥٢ - وعن الصعب بن جثامة الليثي ﷺ (أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً ، وهو بالأبواء ، أو بؤدان ، فردّه عليه ، وقال : إنا لم نردّه عليك إلا أنا حرّم متفق عليه^٣ .

ترجمة الراوي^٤

الصعب بالصاد والعين المهملتين ابن جثامة بفتح الجيم والناء المثناة الليثي كان ينزل ودان والأبواء من أرض الحجاز ، حديثه في الحجازيين روى عنه عبد الله بن عباس وشريح بن عبيد الله الحضرمي مات في خلافة أبي بكر الصديق .

فقه الحديث^٥

قوله : (أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً) وفي رواية (حمار وحش يقطر دماً) وفي رواية (من لحم حمار وحش) وفي رواية (عجز حمار وحش) وفي رواية (عضداً من لحم صيد) هذه روايات مسلم ، وترجم له البخاري (باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل) وروايات مسلم صريحة في أنه مذبوح ، وأنه إنما أهدى بعض لحم صيد لا كله ، وقوله : (فردّه عليه وقال : إنا لم نردّه) قال

^١ - أخرجه مسلم رقم (١١٩٦) والبخاري رقم (٢٧٥٧) كتاب الجهاد باب (ما قيل في الرماح) رقم (٨٧) .

^٢ - أخرجه مسلم رقم (١١٩٦) والبخاري رقم (٢٤٣٠) كتاب الهبة باب (من استوهب من أصحابه شيئاً) رقم (٣) وابن حبان رقم (٣٩٧٧) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٨٢٥) وأطرافه ومسلم رقم (١١٩٣) وابن ماجه رقم (٣٠٩٠) والنسائي (٥: ١٨٣) والترمذي رقم (٨٤٩) وأحمد (٤: ٣٧) وابن حبان رقم (١٣٦) .

^٤ - الإصابة (٣: ٤٢٦) .

^٥ - شرح النووي لمسلم (٨: ١٠٤) وفتح الباري (٤: ٣٠) وبعدها .

القاضي عياض : رواه المحدثون بفتح الدال ، وأنكره محققو شيوخوا من أهل العربية ، وقالوا : هذا غلط ، وصوابه بضم الدال ووجدته بخط بعض الأسياس بضم الدال ، وهو الصواب في تحريك الساكنين عند سيويوه فيما كان بعده ضمير الغائب الموصول بالواو على الأصح ، وتحريك الساكنين بالكسر في مثله لغة ضعيفة حكاهما الأخفش عن بنى عقيل وغلط ثعلب في جواز الفتح ، وأما إذا اتصل به ضمير المؤنث في نحو ردها فالفتح لازم بالاتفاق ، قوله : (إلا أنا حرم) هو بفتح الهمزة في أنا ، وحرم بضم الحاء والراء أى محرمون والحديث فيه دلالة على أن المحرم لا يحل له أكل الصيد وظاهره مطلقاً ، لأنه علله بكونه محرماً ، وأجاب عنه من جوز ذلك كما تقدم بأنه صاده لأجل النبي ﷺ لحديث جابر ، وفي ذلك جمع بين الأحاديث ، وفي الحديث دلالة على أنه ينبغي قبول الهدية ، وإبانة المانع من قبولها إذا كان تطيباً لقلب المهدي ، واعلم أنه وقع الخلاف في الروايات كما عرفت في كون المهدي لحماً ، أو حماراً حياً ، وفي تعيين ذلك اللحم ، حتى قال البيهقي^١ في رواية (عجز حمار وهو بالجحفة فأكل منه) : هذا إسناد صحيح ، فإن كان صحيحاً فكأنه رد الحى ، وقيل : اللحم ، وقال الشافعي^٢ : (فإن كان الصعب أهدى للنبي ﷺ الحمار حياً ، فليس للمحرم ذبح حمار وحشى ، وإن كان أهدى لحم الحمار فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له فرده عليه ، وإيضاحه في حديث جابر وحديث مالك ، أنه أهدى له حماراً أثبت من حديث ، أنه أهدى له من لحم حمار) وقد اعترض ابن القيم على رواية (فأكل منه) وقال : هي شاذة منكورة ، واستقوى رواية من روى (لحماً) لأن راويها حقق بقوله : (يقطر دماً) ولأنها لا تنافى رواية من روى (حماراً) لأنه قد سمي الجزء باسم الكل ، وهو سائغ في اللغة ، ولأن الروايات اتفقت على أنه بعض من أبعاض الحمار ، وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تعارض بينها ، فإنه يمكن أن يكون المهدي الشق الذى فيه العجز الذى فيه رجل ، مع أنه قد رجح ابن عيينة عن قوله : (حمار) إلى قوله : (لحم حمار) وثبت عليه إلى أن مات .

ثم اعلم أن قصة أبى قتادة كانت في عام الحديبية سنة ست ، وقصة الصعب قد ذكر غير واحد أنها كانت في حجة الوداع ، منهم المحب الطبرى فى كتاب حجة الوداع له وغيره ، وهذا محل نظر والله أعلم ، وكذا في قصة الظبي الخائف وحمار الفهرى هل كان في حجة الوداع أو في بعض عمره ، وقد وهم الطبرى فجعل قصة

^١ - فى سننه (٥ : ١٩٣) .

^٢ - المرجع السابق .

أبى قتادة فى حجة الوداع ، وقد وقع التصريح فى الصحيحين^١ من حديث عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قال : (انطلقنا مع النبى ﷺ عام الحديبية فأحرم أصحابه ، ولم أحرم ، فذكر قصة الحمار الوحشى) والله أعلم .

الدواب التى يجوز قتلها للمحرم

٧٥٣ - وعن عائشة رضى الله عنها ، قالت : قال رسول الله ﷺ : (خمس من الدواب كلهن فواسق ، يقتلن فى الحل والحرم : العقرب والحدأة والغراب والفأرة والكلب العقور) متفق عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (خمس) وقع فى هذه الرواية ذكر الخمس ، وفى رواية للبخارى عن ابن عمر قال : (حدثتني إحدى نسوة النبى ﷺ أنه كان يأمر بقتل الكلب ..) فذكر الخمس هذه ، وزاد (الحية) وزاد (فى الصلاة) أيضاً ، ذكر ذلك فى كتاب الصلاة ، وفى بعض طرق حديث عائشة بلفظ (أربع) أخرجه مسلم وأسقط (العقرب) وفى بعض الطرق بلفظ (ست) أخرجه أبو عوانة فى المستخرج فزاد (الحية) ووقع فى حديث أبى سعيد عند أبى داود^٤ بزيادة (السبع العادى) فصارت سبعاً ، وفى حديث أبى هريرة وقع عند ابن خزيمة^٥ وابن المنذر بزيادة ذكر (الذئب والنمر) على الخمس المشهورة فتكون تسعاً إلا أن ابن خزيمة نقل عن الذهلى أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الكلب العقور ووقع ذكر الذئب أيضاً حديث مرسل أخرجه ابن أبى شيبه^٦ وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبى ﷺ قال : (يقتل المحرم الحية والذئب) ورجاله ثقات ، وأخرج أحمد^٧ عن ابن عمر (أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم) وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، وخالفه مسعر عن

^١ - أخرجه البخارى رقم (١٧٢٥) ومسلم رقم (١١٩٦) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١٨٢٩) وأطرافه (ومسلم رقم (١١٩٨) والترمذى رقم (٨٣٧) وابن ماجه رقم (٣٠٨٧) والنسائى (٥: ٢٠٨) وأحمد (٦: ٨٧) وابن حبان رقم (٥٦٣٣) .

^٣ - شرح النووى لمسلم (٨: ١١٣) وبعدها (وفتح البارى (٤: ٣٥ وبعدها) .

^٤ - رقم (١٨٤٨) .

^٥ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤: ٣٦) لهما .

^٦ - أخرجه ابن أبى شيبه (٣: ٤١٢) وأبو داود فى مراسيله (١: ١٤٦) .

^٧ - فى المسند (٢: ٣٠) .

وبرة فرواه موقوفاً أخرجه ابن أبى شيبه ، فهذا ماورد فى الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ، والدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان ، وظاهر هذا أن الطائر يطلق عليه اسم الدابة لذكره الغراب والحدأة وهو مطابق لعموم قوله تعالى^١ : ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ﴾ وقوله تعالى^٢ : ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها ﴾ وفى حديث أبى هريرة عند مسلم^٣ فى صفة بدء الخلق (وخلق الدواب يوم الخميس) ولم يفرد الطير بذكر وبعضهم أخرج من لفظ الدابة الطير ، لقوله تعالى^٤ : ﴿ وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه . الآية ﴾ وقد اختص فى العرف العام ، فأطلق الدابة على ذات القوائم الأربع ، وقد يخصها بعض أهل العرف بالحمار ، ومنهم من يخصها بالفرس ، وفائدة ذلك تظهر فى الحلف ، فذكر الخمس يدل بمفهوم العدد أن غيرهن لا يقتل فى الحرم ، ولكنه إذا وجد أقوى منه عمل به وترك العمل بالمفهوم ، والأقوى مازاد على ذلك فى رواية (ست) ونحوها ، وقوله : (كلهن فواسق) وفى رواية (كلهن فاسق) فالإفراد باعتبار لفظ كل ، والجمع باعتبار المعنى ، والفسق فى اللغة بمعنى الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها ، وقوله تعالى^٥ : ﴿ ففسق عن أمر ربه ﴾ أى خرج ، وسمى العاصى فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ، فهو خروج مخصوص ، وزعم ابن الأعرابى أنه لا يعرف فى كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق بالمعنى الشرعى ووصفت الدواب المذكورة بالفسق ، فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان فى تحريم قتلها وقيل : فى حل أكلها ، لقوله تعالى^٦ : ﴿ أو فسقا أهل لغير الله به ﴾ وقوله^٧ : ﴿ وإنه لفسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع ومن ثم اختلف أهل العلم فمن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتله للحلال (فى الحرم)^٨ وفى الحل ، ومن قال بالثانى ألحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله ومن قال بالثالث خص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد والإيذاء ، وهذا أرجح

^١ - (هود : ٦) .

^٢ - (العنكبوت : ٦٠) .

^٣ - رقم (٢٧٨٩) .

^٤ - (الأنعام : ٣٨) .

^٥ - (الكهف : ٥٠) .

^٦ - (الأنعام : ١٤٥) .

^٧ - (الأنعام : ١٢١) .

^٨ - سقطت من المخطوط فاستكملتها من فتح البارى .

ويؤيده ما وقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه^١ (قيل له : لِمَ قِيلَ لِلْفَأْرَةِ فَوَيْسَقَةٌ ؟ فقال : لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقِظَ لَهَا وَقَدْ أَخَذَتِ الْفَتِيلَةَ لِتَحْرِقَ بِهَا الْبَيْتَ) ففيه إشارة إلى أن وجه التسمية هو إيذاؤها ، وفعلها يشبه فعل الفساق ، وقوله : (يقتلن في الحرم) ويعلم من ذلك جواز القتل في الحل بالطريق الأولى ، وقد وقع ذلك مصرحاً به عند مسلم بلفظ (يقتلن في الحل والحرم) ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع ، وهو الإحرام ، فهو بالجواز أولى ، وظاهر قوله : (يقتلن) أن ذلك مستمر فيترجح الفعل على الترك ، وقد وقع في رواية بلفظ (ليس على المحرم في قتلهن جناح) وفي لفظ (لا حرج على من قتلهن) كذا في البخاري ، وفي لفظ مسلم (أمر) ، وكذا في حديث أبي رافع عند البزار^٢ (وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة للمحرم) وفي لفظ عند مسلم (أنن) وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود^٣ وغيره (خمس قتلهن حلال للمحرم) فلفظ (نفى الجناح ، والحرَج ، والإذن ، والحلال) ولفظ (يقتلن) تنزل كلها على الإباحة ، واستواء الفعل والترك ، ولفظ (أمر) ظاهر في الوجوب ، ولكنه قد يحمل على الإباحة لقريئة ، والقريئة ورود الألفاظ الدالة على عدم الوجوب وأيضاً فإن سياق القصة يدل على إباحة القتل للمحرم لا وجوبه ، وقوله : (في الحرم) يدل على أن يجوز قتل هذه المذكورات في الحرم للمحرم ، وفي الحل بالطريق الأولى ، وللمحرم أيضاً لرواية (ليس على المحرم في قتلهن جناح) وغيره ، وهو من كان حلالاً بالطريق الأولى ، وقوله : (الغراب) وقع في هذه الطريق ذكر الغراب مطلقاً وفي رواية ابن المسيب عن عائشة عند مسلم (بالأبقع) وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث ، واختاره ابن خزيمة وهو القاعدة في حمل المطلق على المقيد ، وقد أعل ابن بطال هذه الزيادة بأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس ، وقد شد بذلك ، وقد أجيب عنه بأن الراوى عن قتادة هو شعبة ، لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم ، وقد صرح النسائي أيضاً عن شعبة بسماع قتادة وأما الشذوذ فهذه زيادة من الثقة الحافظ ، وهي مقبولة ، قال ابن قدامة : يلتحق بالأبقع ما شاركه في الإيذاء وتحريم الأكل ، قال المصنف رحمه الله تعالى^٤ : وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ، ويقال له : غراب الزرع ، ويقال له : الزاغ ، وأفتوا بجواز أكله ،

^١ - رقم (٣٠٨٩) وأحمد (٣: ٧٩) .

^٢ - في مسنده (٩: ٣٣٠) .

^٣ - رقم (١٨٤٧) .

^٤ - فتح الباري (٤: ٣٨) .

فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع انتهى . وعموم كلام القاسم الرسى يقضى بمثل هذا ، وإن كان ظاهر كلام المؤيد وأبى طالب أن غراب الزرع لا يحل أكله ، ومثل الأبقع الغداف ، قال ابن قدامة : وهو غراب البين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، وقيل : إنه سمى غراب البين ، لأنه بَانَ عن نوح عليه السلام لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض فلقى جيفة فوق علفها ، ولم يرجع إلى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به ، وكانوا إذا نعب مرتين ، قالوا : آذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً ، قالوا : آذن بخير ، فأبطل الإسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب ، قال : (اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك)^١ ومن أنواع الغربان الأعصم ، وهو الذى فى رجله أو فى جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة وحكمه حكم الأبقع ، وكذا العقعق ، وهو قدر الحمامة على شكل الغراب ، قيل : سمى بذلك لأنه يعق فراخه فيتركها بلا طعام ، والعرب تتشائم به أيضاً ، ووقع فى فتاوى قاضيخان الحنفى من خرج لسفر فسمع صوت العقعق فرجع كفر وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل : حكم غراب الزرع ، وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به ، وقد روى أبو داود خلافاً عن عطاء ، أنه لا يحل للمحرم قتل الغراب ، وقال : إن أدماه المحرم فعليه الجزاء ، قال الخطابى : لم يتابع أحد عطاء على هذا . انتهى .

ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع ، وظاهر إباحة القتل له وللحدأ أنهما يقتلان ، وإن لم يعتديا بالأذى ، ولا فرق بين كبارها وصغارها ، وعند المالكية اختلاف فى ذلك ، والمشهور عندهم لا فرق وفاقاً للجمهور ، وقوله : (والحدأة) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بعدها تاء التانيث ، وحكى صاحب المحكم المد فيه من دون تانيث ، وحكى الأزهري فيها (حدوة) بواو بدل الهمزة ، وقد وقع فى البخاري^٢ فى باب بدء الخلق بلفظ (الحديا) بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، وقيل : إنه مسهل من الهمزة ثم ادغم ، وقيل : هى لغة حجازية وغيرهم يقول : حدية ، وهى أخس الطيور ، وهى لا تصيد لكن تخطف ، ومن طبعها لا تختطف إلا من يمين من تخطف منه دون شماله ، وقوله : (والعقرب) يقال للذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان ، بل هى دويبة طويلة كثيرة القوائم ، قال صاحب المحكم :

^١ - أخرجه ابن أبى شيبة (٦ : ١١٠) .

^٢ - رقم (٢٦٢٣) يتأكد منه .

ويقال: إن عين العقرب فى ظهرها^١، وإنها لا تضر ميتاً ولا نائماً حتى يتحرك ،
ويقال : لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسعته بالمهملتين ، وقد تقدم اختلاف الرواة فى
ذكر الحية بذلها ومن جمعهما ، والذي يظهر أنه ﷺ نبه بإحديهما على الأخرى عند
الاقتصار وبين حكمهما معاً حيث جمع ، كذا قال المصنف رحمة الله عليه ، وهذا
يستقيم إذا صح تعدد القصة ، وأما إذا كان ذلك فى قصة واحدة ، فهو غير مستقيم ،
والذى يظهر لى أنه وقع من النبى ﷺ ذكرهما جميعاً ، فمن رواهما حكى القصة نفسها
ومن ذكر واحدة ، فلعله اقتصر واستغنى بذكر إحداها عن الأخرى للاتفاق فى الحكم
والأذى ، أو لعل أحد الراوين نسى الجمع فاقصر على ما ذكر قال ابن المنذر : لا
نعلمهم اختلفوا فى جواز قتل العقرب ، وقال نافع : لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا
يختلف فيها ، وفى رواية (ومن يشك فيها) وتعبه ابن عبد البر^٢ بما أخرجه ابن أبى
شيبه^٣ من طريق شعبة (أنه سأل الحكم وحماًداً فقالا : لا يقتل المحرم الحية ولا
العقرب ، قال : ومن حجتهم أنهما من هوام الأرض) فيلزم من أباح قتلها مثل ذلك
فى سائر الهوام ، وعند المالكية اختلاف فى قتل صغير الحية والعقرب التى لا تمكن
من الأذى ، قوله : (والفأر) بهمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ، ولم يختلف العلماء
فى جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعى فإنه قال : (فيها جزاء إذا
قتلها المحرم) أخرجه ابن المنذر وقال : هذا خلاف السنة ، وخلاف قول جميع
العلماء ونقل عن المالكية مثل ما تقدم ، والفأر أنواع : منها الجرذ بالجيم بوزن عمر
والخلد بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الإبل ، وفأرة المسك ، وفأرة الغيط
والحكم فيها واحد ، وقيل فى تسمية الفأر بالفويسقة لأنها قطعت حبال سفينة نوح
وقوله : (والكلب العقور) المراد به كما هو الظاهر هو الكلب المعروف والأنثى منه
كلبة والجمع أكلب وكلاب ، وقد تقدم فيه الكلام باعتبار نجاسته وتقييده بالعقور يدل
بمفهوم الصفة أنه لا يقتل غير العقور ، وقد اختلف العلماء فى غير العقور مما لم يبيح
اقتناؤه فصرح بتحريم قتله القاضى حسين والماوردى ، وكذا الإمام المهدى على ما

^١ - وهذا غير صحيح فعينها فى رأسها.

^٢ - التمهيد (١٥ : ١٧٠) ذكر هذا لهما رأياً ولم ينسبه لابن أبى شيبه والله أعلم ، وقال : وهذا لا وجه له ولا

معنى

^٣ - عزاه ابن حجر فى فتح البارى (٤ : ٣٩) له ولم أجده فى مصنفه والله أعلم .

يفهمه كلامه في البحر من اختياره للقول بأن الأمر بقتلها على الإطلاق منسوخ ووقع في الأم للشافعي جواز قتلها واختلف كلام النووي في ذلك ، فقال في شرح المذهب في البيع في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه ، وقال الرافعي بهذا الأخير وقال جمع من العلماء : المراد بالكلب العقور هنا غير الكلب المعروف ، فروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أبي هريرة (قال : الكلب العقور الأسد) وعن سفيان عن زيد بن أسلم (أنهم سألوه عن الكلب العقور ، فقال : وأى كلب أعقر من الحية) وقال سفيان : المراد بالكلب العقور هنا (الذئب خاصة) وقال مالك في الموطأ^١ : (كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو الكلب العقور) وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور واحتج أبو عبيد للجمهور بقوله ﷺ : (اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله الأسد) وهو حديث حسن أخرجه الحاكم^٢ من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه ، وبقوله تعالى^٣ : ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين ﴾ فاشتقها من اسم الكلب مع أنه شامل لجميع جوارح الصيد .

واعلم أنه قد استدلل بهذا الحديث على أنه يقتل من لجأ إلى الحرم بعد قتله لغيره أو نحوه على ما هو مذهب الشافعي ، وعلل ذلك بأن إباحة قتل هذه الأشياء في الحرم معلل بالعدوان ، فتعم الحكمة لعموم القلة ، والقاتل عدواناً فاسق بعدوانه فيقتل ، بل هو أولى لأنه مكلف ، وهذه الفواسق فسقها طبعي ولا تكليف عليها والمكلف إذا ارتكب الفسق هاتك لحرمة نفسه ، فهو أولى بإقامة مقتضى الفسق عليه ، وسوى الشافعي في ذلك من ارتكب ما يوجب القتل أو نحوه في الحرم أو كان لاحتياله بعد أن ارتكب في غيره .

وذهب أبو حنيفة وغيره إلى التفصيل وهو أنه إذا كان الذي يقام هو القتل أو غيره ، فإن كان القتل ، فإنه لا يقام عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يطعم حتى يخرج ، ثم يقام عليه خارجه ، وما كان دون النفس أقيم عليه في الحرم مطلقاً ، وذهبت الهدوية بل حكاها على بن العباس عن أهل البيت الجميع ، وهو أنه إن لجأ إلى الحرم بعد أن ارتكب ما يوجب حداً أو نحوه ترك ولا يطعم حتى يخرج ،

^١ - (١ : ٣٥٧) رقم (٧٩٢) .

^٢ - أخرجه (٢ : ٥٨٨) في تفسير سورة أبي لهب ، والبيهقي (٥ : ٢١١) .

^٣ - (المائدة : ٤) .

وإن ارتكب في داخل الحرم ما يوجب ذلك ، أخرج من الحرم وأقيم عليه خارجه ، ولا فرق بين النفس وغيرها وهو مروى عن ابن عباس وعطاء والشعبي ، وحجتهم عموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ والقياس الذي علل به مذهب الشافعي غير صحيح ، فإن الكلب العقور ونحوه من الخمس طبعه الأذى ، فلم يحرمه الحرم ليدفع أذاه عن أهله ، وأما الآدمي فالأصل فيه الحرمة وحرمة عظيمة ، وإنما أبيح لعارض فأشبهه الصائل من الحيوانات المباحة من المأكولات ، فإن الحرم يعصمها ، وأيضاً فإن حاجة أهل الحرم إلى قتل الكلب العقور ونحوه كحاجة أهل الحل سواء ، فلو أعادها الحرم لعظم الضرر عليهم بها ، وأيضاً فإن العائد بالحرم الملتجئ إليه معظم لحرمة مستشعر بها النجاة وهو بمنزلة التائب المستجير برب البيت المتعلق بأستاره ، فلا يقاس عليه من ارتكب فيه المحذور ، فإنه منتهك لحرمة مقدم على الجناية فيه ، محتاج إلى إقامة الحدود عليه وإلا عم الفساد ، وعظم الشر في حرم الله سبحانه ، فإن أهل الحرم كغيرهم في حاجة إلى صيانة نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ، فلو لم تشرع إقامة الحدود عليهم لتعطلت حدود الله وعمّ الضرر للحرم وغيره .

الحجامة للمحرم

٧٥٤ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)

متفق عليه^١ .

فقه الحديث^٢

الحديث فيه دلالة على جواز الحجامة للمحرم ، وقد أجمع العلماء على جوازها في الرأس وغيره ، إذا كان له عذر في ذلك ، وإن قطع الشعر حينئذ لكن عليه الفدية لقلع الشعر ، فإن لم يقطع فلا فدية ، وهذا الحديث محمول على أن النبي ﷺ كان له عذر في الحجامة ، أما إذا أراد الحجامة لغير حاجة ، فإن تضمنت قطع شعر فهي حرام لتحريم قطع الشعر ، وإن لم تتضمن ذلك فإن كانت في موضع لا شعر فيه فهي جائزة

^١ - (آل عمران : ٩٧) .

^٢ - أخرجه البخاري رقم (١٨٣٥) وأطرافه) ومسلم رقم (١٢٠٢) وأبو داود رقم (١٨٣٥) والنسائي (١٩٣ : ٥) والترمذي رقم (١٨٣٩) وأحمد (٢ : ٢١٥) وابن حبان رقم (٣٩٥١) .

^٣ - فتح الباري (٤ : ٥١) .

عند الجمهور ولا فدية فيها ، وعن ابن عمر ومالك كراهتها ، وعن الحسن البصري فيها الفدية ، وإخراج الدم ليس بحرام فى الإحرام^١ ، وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، وقال الداوودى : إذا كان أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق ، وكان أصحابه رضي الله عنه فى حجة الوداع كما جزم به الحازمى وغيره بموضع يسمى (لحي جمل) بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بين المدينة ومكة ، قال البكري^٢ فى معجمه : هى بنر جمل التى ورد ذكرها فى حديث أبى جهم فى التيمم^٣ ، وقال غيره : هى عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا ، قوله (وسط رأسه) أى متوسطة ، وهو ما فوق اليافوخ ، فيما بين أعلى القرنين ، قال الليث : كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس .

حكم حلق المحرم رأسه

٧٥٥ - وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : (حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَنْتَثِرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى ؛ أَتَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ : لَا ، قَالَ : فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ) متفق عليه^٤.

ترجمة الراوى

هو أبو محمد كعب بن عجرة بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء بن أمية البلوى حليف بنى سالم بن عوف الأنصارى ، وقيل : حليف بنى عمرو بن عوف قال الواقدي : ليس حليفاً للأنصار ولكنه من أنفسهم نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى

^١ - هذا الكلام شطبه الشارح رحمه الله ، وكأنه رأى أن مكانه غير مناسب والله أعلم (وفى هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام وهى أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات تباح للحاجة وعليه الفدية لمن احتاج إلى حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد وغير ذلك ، ويدل عليه قوله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه .. الآية) .

^٢ - العلامة المتفطن أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري نزلي قرطبة (ت ٤٨٧هـ) كان رأساً فى اللغة وأيام الناس صنف فى أعلام النبوة وعمل شرحاً لأمالى القالى وكتاب اشتقاق الأسماء وكتاب معجم ما استمع من البلدان والأماكن وكتاب النبات وكان من أوعية الفضائل . أعلام النبلاء (١٩ : ٣٥) .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٣٣٧) .

^٤ - أخرجه البخارى رقم (١٨١٤) وأطرافه ومسلم رقم (١٢٠١) والترمذى رقم (٩٥٣) وأبو داود رقم (١٨٥٩) والنسائى (٥ : ١٩٤) وابن ماجه رقم (٣٠٨٠) وأحمد (٤ : ٢٤١)

^٥ - الإصابة (٥ : ٥٩٩) رقم (٧٤٢٤) .

وخمسين ، وقيل : سنة اثنتين ، وقيل : ثلاث ، وهو ابن خمس وسبعين سنة ، وقيل : ابن تسع وسبعين ، روى عنه ابن عباس وابن عمر وجابر وابن عمرو وابن معقل ومن أولاده إسحاق وعبد الملك ومحمد وربيع ومن باقى التابعين ابن أبى ليلى وأبو وائل وشقيق بن سلمة وسليمان بن يسار .

فقه الحديث^١

قوله : (حملت) كذا وقع فى رواية عبد الله بن معقل ، وفى رواية للبخارى (مر رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتهافت قملاً ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قلت : نعم ، قال : فاحلق رأسك .. الحديث) وفيه فقال : (فى نزلت هذه الآية همك كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه .. الآية) زاد فى رواية أبى الزبير عن مجاهد عند الطبرانى (أنه لقيه عند الشجرة وهو محرم) وفى رواية معمر عن مجاهد ذكرها البخارى فى المغازى (أتى على النبى ﷺ وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتساقط على رأسى) زاد فى رواية بن عون عن مجاهد أخرجه البخارى فى الكفارات (فقال ادن فدنوت ، فقال أيؤذيك) عن مجاهد فيه (كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون وكانت لى وفرة فجعلت الهوام تتساقط على رأسى ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم ، فأنزلت هذه الآية) وفى رواية أبى وائل عن كعب (أحرمت فكثرت قمل رأسى ، فقيل ذلك للنبى ﷺ فأتانى وأنا أطبخ قدراً لأصحابى) وفى رواية ابن أبى نجيح عن مجاهد أخرجه البخارى (رآه وأنه ليسقط القمل على وجهه فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فأمره أن يحلق ، وهم بالحديبية) ولم يبين لهم إنهم يحلون ، وهو على طمع أن يدخلوا مكة فأنزل الله الفدية ، وأخرجه الطبرانى عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور فى رواية أبى قلابة (قملت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسى فيها القمل من أصلها إلى فرعها) زاد سعيد (وكنت حسن الشعر) وفى رواية أبى وائل عن كعب عند الطبرانى (فحك رأسى بأصبعه فانتثر منه القمل) وقد رويت القصة بالفاظ غير هذه المذكورات والمعنى متقارب إلا أنه يحتاج إلى الجمع بين قوله : مر به وحملت إليه ، واستدعاه إليه فخطبته ، وهو أنه مر به أولاً فرآه على تلك الصفة فاستدعاه بعد ذلك وحمل إليه لمرضه وقد كان به بعض جلد يمكنه أن يباشر الإيقاد على القدر وإن لم يقدر على

^١ - فتح البارى (٤ : ١٤) .

المسير فوق جميع ما ذكر ، ولكن الرواة نقل كل واحد من القصة ما ضبط حفظه ، ومحل الفائدة من الحكم ، ، وقوله : (ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى) أرى الأول بضم الهمزة أى أظن والثانية بفتح الهمزة بمعنى الرؤية التى هى بمعنى البصر ، وقد وقع الجهد محل الوجع وهو شك من الراوى ، وقوله : (تجد شاة .. إلى آخره) ظاهره أنه يجب أن تقدم أولاً النسيكة على النوعين الآخرين إذا وجدها ، وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير بين الثلاث جميعاً ولذلك قال البخاري^١ فى أول باب الكفارات : خير النبي ﷺ كعباً فى الفدية ، ويذكر أن ابن عباس وعطاء وعكرمة قالوا : ما كان فى القرآن فيه أو فصاحبه بالخيار ، وقد أخرج أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة (أن النبي ﷺ قال له : إن شئت فانسك نسيكة ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فاطعم .. الحديث) وفى رواية الموطأ^٢ (أى ذلك فعلت أجزاً) والظاهر أنه مجمع على التخيير وقوله : (نصف صاع) اتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما يروى عن أبى حنيفة والثورى أنها نصف صاع من حنطة ، أو صاع من غيرها ، وعن أحمد رواية ، أنه لكل مسكين مد حنطة ، أو نصف صاع من غيره ، وعن الحسن البصرى وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين ، أو صوم عشرة أيام وهذا ضعيف منابذ للسنة النبوية .

واعلم أن الآية الكريمة وقصة كعب أصل قوى ، أن للمحرم إذا اضطر إلى ارتكاب محظور كالحلق واللباس ونحوه جاز له ذلك مع الفدية ، وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس والله أعلم .

حرم مكة

٧٥٦ - وعن أبى هريرة ؓ قال : (لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة قام رسول الله ﷺ فى الناس فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنها لم تحل لأحد كان قبلى ، وإنما أحلت لى ساعة من نهار ، وإنها لم تحل لأحد بعدى ، فلا ينفر صيدها ولا يختلى شوكها

^١ - فتح البارى (٤ : ١٢ - ١٣) .

^٢ - (٤١٧ : ١) رقم (٩٣٧) .

وَلَا تَحِلَّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ ، وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ^١ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ :
إِلَّا الْإِنْذِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيَبُوتِنَا ؛ فَقَالَ : (إِلَّا الْإِنْذِرَ) متفق
عليه^٢ .

فقه الحديث^٣

قوله : (لما فتح الله .. الخ) أراد به مكة ، فإن القيام المذكور كان بعد دخول
مكة ، وقوله : (فحمد الله) فيه دلالة على أنه يسوغ عند الإبتداء فى الكلام المهم الذى
له خطر أن يبتدىء بحمد الله والثناء عليه ، وحسب الفيل عن مكة إشارة إلى ما كان
معلوماً عندهم من قصة الفيل وأصحابه الذين ذكرهم الله سبحانه فى سورة الفيل ،
وقوله : (وسلط عليها رسوله والمؤمنين) فيه دلالة على ما ذهب إليه الجمهور من
أن مكة فتحت عنوة ، وأن أهلها أخذوا بالقهر والغلبة ، وإنما من عليهم رسول الله ﷺ
بأن صانهم من القتل والسبى للذراى والنساء واغتنام الأموال ، وكانوا طلقاء للنسبى
ﷺ مكرمة له وفضلاً له على قرابته وعشيرته وهذه الألفاظ التى هى قوله : (سلط)
وقوله : (أحلت لى ساعة من نهار) وقوله : (لم تحل لأحد بعدى) يدل دلالة
صريحة على ذلك وأيضاً ما وقع فى سياق قصة دخوله مكة فى قوله : (من دخل
داره فهو آمن) وقتل خالد بن الوليد لجماعة ، ولم ينكر عليه ، وأمره بقتل ابن خطل^٤
ومقيس بن صبابه^٥ وغيرهما ، وقوله : (فإن أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ
فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم) وقوله لأبى هريرة : (اهتف لى
بالأنصار فهتف بهم فجاؤوا ، فأطافوا برسول الله ﷺ فقال : ترون إلى أوباش قريش
وأتباعهم ، ثم قال بيده أحدهما على الأخرى : أحصدوهم حصداً حتى توافونى
بالصفا ، حتى قال أبو سفيان : يارسول الله أبيحت خضراء قريش ، لا قريش بعد
اليوم ، فقال رسول الله ﷺ : من أغلق بابه فهو آمن^٦ وهذا لا يكون مع الصلح
والخلاف فى ذلك للشافعى ، فإنه قال : فتحت صلحاً ، واستضعف هذا الغزالى ، فقال :

^١ - إما القصاص أو الدية .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (١١٢) وأطرافه) ومسلم رقم (١٣٥٥) وأبو داود رقم (٢٠١٧) والترمذى رقم (١٤٠٥)
والنسائى (٣٨ : ٨) وابن ماجه رقم (٢٦٢٤) وأحمد (٢ : ٢٣٨) وابن حبان رقم (٣٧٥١) .

^٣ - شرح النووي لمسلم (٩ : ١٢٤) وبعدها (وفتح البارى (٤ : ٤٥) وبعدها) .

^٤ - لأنه كان قد أسلم وأرسله رسول الله مصدقاً وأرسل معه أنصارياً وفى بعض الطريق قتل الأنصارى وارتد
ولحق بأهل مكة وكان له قيتتان يعلمهما هجاء رسول الله فأحل رسول الله دمه مع آخرين .

^٥ - كان قد أسلم فقتل الأنصارى الذى قتل أخاه خطأ وارتد ولحق بمكة فأحل رسول الله دمه .

^٦ - أخرجه مسلم رقم (١٧٨٠) وابن حبان رقم (٤٧٦٠) .

هذا مذهبه ، وحجته على ذلك أنه ﷺ لم يقسمها على الغانمين كما قسم حنيناً ، وكما قسم سائر الغنائم ، وأن أبا سفيان هو الذى صالح لأهل مكة ، وذلك لأنه لما استأمن لهم أمنهم النبي ﷺ فكان ذلك عقد صلح ، لم يقيد التأمين بدخول دار أبى سفيان ، وإغلاق من أراد الكف عن المنابذة داره عليه ، فلما قيد التأمين دل على أن ماعداً المقيد باق على المنابذة والمحاربة ، واحتج أيضاً بقوله تعالى^١ : ﴿ وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا الْأَدْبَارُ ﴾ وقوله تعالى^٢ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾ وقوله تعالى^٣ : ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا ﴾ وهى غنائم مكة والآيات غير ظاهرة فيما ادعاه ، وقال الماوردى : أسفلها دخله خالد عنوة وأعلىها دخله الزبير صلحاً ، ودخل النبي ﷺ من جهينة ، فصار حكم جهينة المغلب ، وقوله : (وإنها لا تحل لأحد بعدي) فيه دلالة على أنه لا يجوز القتال فى الحرم ، قال الإمام أبو الحسن الماوردى صاحب الحاوى من أصحاب الشافعى فى كتابه الأحكام السلطانية^٤ : من خصائص الحرم أن لا يحارب أهله وإن بغوا على أهل العدل ، فقد قال بعض الفقهاء : (يحرم قتالهم بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة ويدخلوا فى أحكام أهل العدل)^٥ قال : وقال جمهور الفقهاء : يقاتلون على بغيتهم ، إذا لم يمكن ردهم عن البغى إلا بالقتال ، لأن قتال البغاة من حقوق الله التى لا يجوز إضاعتها ، فحفظها أولى فى الحرم من إضاعتها هذا كلامه ، وما نقله عن جمهور الفقهاء هو ما نص عليه الشافعى فى كتاب اختلاف الحديث من كتب الأم ، ونص عليه الشافعى أيضاً فى آخر كتابه المسمى بسير الواقدي من كتب الأم ، وقال القفال المروزي من أصحاب الشافعى فى كتابه شرح التلخيص فى أول كتاب النكاح فى ذكر الخصائص : لا يجوز القتال بمكة حتى قال : لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجز لنا قتالهم فيها قال النووى : وهذا الذى قاله غلط ، نبهت عليه حتى لا يغتر به انتهى .

وقد ذكر الإمام المهدى عن الهدوية مثل ما قاله الشافعى ، أنه يجوز للإمام أن يقاتل الكفار فى الحرم ، ويدخل إليه بغير إحرام ، ولكن ظاهر الحديث مثل قول القفال ، أنه لا يجوز لغير النبي ﷺ أن يدخل الحرم للقتال ، وفى قوله : (فإن ترخص أحد بقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله أنزله لرسوله ، ولم يأذن لكم) إنما يمنع أن يقاس عليه

^١ - (الفتح : ٢٢) .

^٢ - (الفتح : ٢٤) .

^٣ - (الفتح : ٢١) .

^٤ - شرح النووى لمسلم (٩ : ١٢٤) وبعدها (وفتح البارى (٤ : ٤٨) .

^٥ - مابين القوسين سقط من المخطوط واستكملته من شرح النووى لمسلم .

ﷺ وتنبه بأن ذلك من خصائصه مثل نكاح التسع وغيرها ، وأما جواب عمرو بن سعيد^١ على أبي شريح^٢ العدوي لما حدثه بهذا الحديث رصداً منه ، لا يكف عن بعث البعوث إلى مكة لقتال ابن الزبير ، فقال عمرو بن سعيد : (أنا أعلم منك بذلك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بخربة)^٣ أى بلية ، فهو منابذة منه للسنة النبوية غير راجع إلى ورع يذوده عن العصبية ، ولم يسند ذلك إلى النبي ﷺ ولا مفهوم آية قرآنية ، وقوله : (ولا ينفر صيدها) التفسير هو الإزعاج والتتحيّة من موضعه ، وإذا حرم التفسير فبالأولى الإتلاف ، ويلزم في تنفيره فدية صدقة بمقدار التفسير ، أقلها كف من الطعام ، وأكثرها نصف صاع ، وعن الهادي إذا حمّله إلى بلده لزمه مدان من الطعام ، وقوله : (لا يختلى شوكها)^٤ أى لا يؤخذ ويقطع ، وذكر الشوك دليل على أن غيره مما لا يؤذى بالأولى ، ولكنه يخصص بالمؤذى ، فيجوز قطعه قياساً على ما تقدم في حل قتل الخمس في الحرم بجامع الإيذاء ، وفي رواية (لا يعضد شوكها) والعضد القطع ، وفي رواية (لا يختلى خلاها) والخلا بفتح الخاء المعجمة مقصور هو الرطب من الكلأ والحشيش ، والحشيش اسم لليابس منه ، والكلأ بالهمزة يقع على الرطب واليابس ، وعدّ ابن مكى وغيره من لحن العوام إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب بل هو مختص باليابس ، واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم يستتبتها الأدميون في العادة ، وعلى تحريم قطع خلاها ، واختلفوا فيما ينبته الأدميون ، واختلفوا في ضمان الشجر إذا قطع^٥ فذهب الهادي وغيره من أهل البيت والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه يلزمه فيه الفدية^٦ ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعى البهائم في كلأ الحرم^٧ ، وذهب الهدوية وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ومحمد إلى أنه لا يجوز ، وقوله : (ولا ساقطتها إلا لمنشد) المراد بالساقطة للقطعة ، وهو مصرح به في روايات والمنشد هو المعروف بها ، والإنشاد رفع الصوت ، يقال للمعرف : منشد ، ويقال لطالبها : ناشد ، والمعنى أنه لا يحل الالتقاط إلا لمن يعرف

^١ - هو عمرو بن سعيد بن أبي المعاص بن أمية المعروف بالأشديق كان والياً على مكة لمعاوية ثم على المدينة ليّزید ولما امتنع ابن الزبير عن مبايعة يزيد فبعثه يزيد لقتال ابن الزبير

^٢ - هو خويلد بن عمرو وقيل : غير ذلك ، أسلم قبل الفتح وهو الذي راجع عمرأ في قتال ابن الزبير محتجاً بالحديث سكن المدينة ومات بها سنة (٦٨هـ) .

^٣ - أخرجه البخاري رقم (١٠٤) وأطرافه (ومسلم رقم (١٣٥٤) والترمذي رقم (٨٠٩) والنسائي في الكبرى (٤٣٠:٣) وأحمد (٦: ٣٨٥) .

^٤ - شرح النووي على صحيح مسلم (٩ : ١٢٥) .

^٥ - حذف رأى الإمام مالك هنا ولا أدري ما وجه نظره رحمه الله (قال مالك : لا فدية عليه) .

^٦ - للفائدة : (قدرها الشافعي في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاه وكذا جاء عن ابن عباس وابن الزبير وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة الواجب في الجميع القيمة) من شرح النووي .

^٧ - البحر الزخار (٢ : ٣١٨) .

بها أبداً ، ولا يملكها وبهذا قال الشافعى وعبد الرحمن بن مهدى وأبو عبيد وغيرهم ، وهذا خاص بلقطة مكة وأما غيرها فيجوز أن يلتقطها بنية التملك بعد التعريف بها سنة عند الشافعى ويجوز أن يحفظها لصاحبها ، ولا يجب عنده التعريف إلا إذا قصد التملك ، وذهب مالك إلى أنه يجوز أن يملكها بعد التعريف بها سنة فى مكة كغيرها ، وبه قال بعض أصحاب الشافعى ، ويتأولون الحديث بتأويلات وذهب الهدوية وغيرهم إلى أنه لا فرق بين مكة وغيرها فى أنه لا يجوز الالتقاط إلا لقصد التعريف بها ويجب التعريف سنة ، ثم يجوز صرفها إذا أيس من مالها فى فقير أو مصلحة وتأولوا بأنها لا تحل اللقطة قبل الإنشاد ، وخص الحرم بالذكر لكثرة الضوال فيه كذا قال الإمام المهدى فى البحر^١ والتأويل خلاف الظاهر .

وقوله : (من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين) وهما إما أن يأخذ الدية ، أو يقتل القاتل ، فالخيار لولى الدم حينئذ ، وهذا مذهب الهدوية وقول للمؤيد والشافعى ، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحد قولى المؤيد وقول للشافعى : إنه ليس لولى الدم إلا الإقتصاص أو العفو ، وأما الدية فلا تجب إلا برضا الجاني ، وهو خلاف نص الحديث ، وفائدة الخلاف أنه إذا عفا ولى الدم عن القود فلا تسقط الدية على الأول ، وتسقط على الثانى ، وهذا فى القتل عمداً ، وقوله : (إلا الإذخر)^٢ يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البدل مما قبله ، والنصب على الاستثناء ، وقال ابن مالك : المختار فيه النصب ، لكون الاستثناء وقع مترخياً عن المستثنى منه ، فبعدت المشاكلة بالبدلية ولكون الاستثناء أيضاً عرض فى آخر الكلام ، ولم يكن مقصوداً ، والإذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الرائحة ، وهو بكسر الهمزة والخاء المعجمة ، ينبت فى السهل والجبل ، وفى المغرب صنف منه كذا قال ابن البيطار^٣ .

وقوله : (نجعله فى قبورنا) أى نسد به خلل الحجارة التى تجعل على اللحد ، وفى البيوت كذلك يجعل فيما بين الخشب على السقوف ، وفى رواية (لقينا) والقين هو الحداد والصانع ، والمعنى أنهم يحتاجون إليه للاتقاد به ، وفى رواية (لصاغتنا

^١ - البحر الزخار (٤ : ٢٨٤) .

^٢ - فتح البارى (٤ : ٤٩) .

^٣ - هو العلامة ضياء الدين عبد الله بن أحمد المالقي النبائي الطبيب ابن البيطار صنف كتاب الأدوية المفردة الذى لا مثيل له مات بدمشق (سنة ٦٤٦هـ) انتهت إليه معرفة الحشائش وسافر إلى أقاصى بلاد الروم وحرر شأن النبات وكان أحد الأنبياء أعلم النبلاء (٢٣ : ٢٥٦) .

وقبورنا) ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة^١ الجمع بين الثلاثة ، ووقع عند أيضاً ، فقال العباس : (يا رسول الله إن أهل مكة لا صبر لهم عن الأنخر لقينهم وبيوتهم) ووقع ذلك من العباس يحتمل أنه على جهة الشفاعة ويحتمل أنه اجتهد منه ، لما علم من أن العموم غالبه التخصيص وكأنه قال : هذا ما تدعو إليه الحاجة ، ولا يكاد يستغنى عنه ، والشرعية عهد فيها التيسير وعدم الحرج ، فإذا قيس على ما خصص من عمومته للحاجة إليه فله مساح شرعى فقرر ذلك ﷺ واستثناء ، وقد يحتج بهذا على أن الاستثناء لا يشترط فيه اتصاله بالمستثنى منه ، وأن النبي ﷺ مفوض إليه في الأحكام ، وبجواب عن الأول بأنه متصل ، وأن كلام العباس وقع في أثناء كلامه ﷺ بمقدار تنفس وتذكر لما يستثنى وهو لا يعد مترخياً ، وعن الثانى بأن ذلك عن وحى ، وليس من لازم الوحى أن يترخى وقتاً ممتداً بل قد يكون ذلك بإلقائه فى روعه ﷺ أو إلهام أو سماع من ملك ، أو نحو ذلك من مراتب الوحى ، أو اجتهد منه ﷺ وافق اجتهد العباس واجتهاده حق وله الاجتهاد كما هو الصحيح ، ولا يقر على خطأ والله أعلم.

حرم المدينة

٧٥٧ - وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : (إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وأتى حرم المدينة كما حرم إبراهيم مكة وإني دعوت في صاعها ومذها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة) متفق عليه^٢
 ٧٥٨ - وعن علي بن أبي طالب ﷺ قال : قال النبي ﷺ : (المدينة حرم ما بين غير إلى ثور) رواه مسلم^٣.

فقه الحديث^٤

قوله : (إن إبراهيم حرم مكة) هكذا فى هذه الرواية ، وفى رواية ابن عباس (إن الله حرم مكة) والجمع بين الروایتين أن التّحریم من الله تعالى قضى به وأظهر

^١ - عمر بن شبة بن عبيدة النميرى الحافظ البصرى نزيل بغداد وثقه الدارقطنى والخطيب وقال : كان ثقة عالماً بالسیر وأيام الناس وله تصانیف كثيرة مات بسر من رأى سنة اثنتين وستين ومائتين وقد جاوز التسعين . طبقات الحفاظ (١ : ٢٢٩) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٢١٢٩) ومسلم رقم (١٣٦٠) وأحمد (٤ : ٤٠) .

^٣ - أخرجه مسلم رقم (١٣٧٠) والبخارى رقم (٦٧٥٥) وأطرافه وأبو داود رقم (٢٠٣٤) وابن ماجه رقم (٢٦٥٨) والنسائى فى الكبرى (٢ : ٤٨٦) والترمذى رقم (٢١٢٧) وأحمد (١ : ٨١) وابن حبان رقم (٣٧١٧) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٨٢) وبعدها .

حرمته على لسان إبراهيم عليه السلام ، أو أن إبراهيم حرمه بأمر الله تعالى ، فصح نسبة التحريم إلى الله وإلى إبراهيم جميعاً ، ووقع في رواية ابن عباس (ولم يحرمهما الناس) والمعنى أن تحريمها شرع من الله تعالى لا لمجرد اختيار الناس ، وتعظيمهم لما لا يستحق التعظيم رجوعاً إلى الهوى كما فعلوا في كثير من الحجارة التي عبدوها من دون الله سبحانه ، وقيل : إن المعنى حرمتها مستمرة من أول الخلق ، ليست مما اختصت به شريعة النبي ﷺ وقيل : المعنى من تحريم إبراهيم أنه سأل الله تعالى تحريمها ، وكان تحريمها بدعوته ولذلك أضيف إليه ، والمراد بالتحريم هو تأمين أهلها من أن يقتلوا ، وتأمين من استعاذ بها كما قال تعالى^١ : ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ وقوله تعالى^٢ : ﴿ أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ﴾ ، وقوله : (وإنى حرمت المدينة) فيه التأويل كما تقدم والأظهر هنا أن تحريمها كان بسبب دعائه ﷺ لها ولأهلها ، وكونه فيهم حياً وميتاً وفيه دلالة على أن المدينة لها حرم كمكة في تحريم الاصطياد ، وقطع النبات الأخضر وغير ذلك ، وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي وغيرهم إلى أن للمدينة حرماً كحرم مكة في جميع ما ذكر ، وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناصر إلى أن حرم المدينة يخالف حرم مكة في الأحكام وتسميته حرماً مجاز ، ويرد عليهم بقوله في حديث أنس^٣ : (لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها حدث) وفي رواية عند مسلم (لا يقطع عضاها ، ولا يصاد صيدها) فإن هذا صريح في المذهب الأول ، واختلفت الأحاديث في تحديده ففي حديث أنس عند البخاري^٤ (المدينة حرم من كذا إلى كذا) وفي حديث أبي هريرة عنده^٥ أيضاً قال : (حرم ما بين لا بتى المدينة على لساني ، قال : وأتى النبي ﷺ بني حارثة ، وقال : أراكم يا بني حارثة قد خرجتم من الحرم ، ثم التفت فقال : بل أنتم فيه) وفي حديث على^٦ عنده (حرم ما بين عائر إلى كذا) وفي رواية عند مسلم^٧ (من غير إلى ثور) وفي رواية^٨ (ما بين مازميا) أي جبلها وفي رواية^٩ (ما بين حرتيها وحمامها) وحمام المدينة

^١ - (آل عمران : ٩٧) .

^٢ - (النكبات : ٦٧) .

^٣ - رقم (١٨٦٧) .

^٤ - الرقم المذكور سابقاً .

^٥ - رقم (١٨٦٩) .

^٦ - رقم (١٨٧٠) .

^٧ - رقم (١٣٧٠) .

^٨ - رقم (١٣٧٤) .

^٩ - أخرجه أحمد بلفظ (ما بين حرتيها وحمامها) (١ : ١١٩) عن علي ، و (٣ : ٣٩٣) عن جابر . والعبارة فيها خطأ في النسخ والصحيح (وحى المدينة ثلاثة ..) والله أعلم

ثلاثة أجبل مما يلي حرثها الغربية ، والحرثين المراد بهما الغربية والشرقية والمدينة بينهما ، وهو حد للحرم من المشرق والمغرب ، وما بين جبليها بيان لحد من الجنوب والشمال وللمدينة أيضاً حرة من القبلىة ، وحرة من الشمال لكنهما ترجعان إلى الشرقية والغربية وتتصلان بهما ، وفى رواية عند أبى داود^١ (حمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريداً بريداً ، لا يحبط شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل) وفى حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبرانى^٢ (ما بين غير إلى أحد) فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب ، وأجيب عنه بأن الجمع بين هذه الروايات ممكن ، فلا ترد الأحاديث الصحيحة مع أنه لو تعذر الجمع أمكن الترجيح ، ولا شك أن (ما بين لا بتيها) أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية (جبليها) لا تنافيها ، ويكون عند كل لابة جبل ، أو لا بتيها من جهة الجنوب والشمال وجبليها من جهة المشرق والمغرب ، وتسمية الجبلين فى رواية أخرى لا يضر وأما رواية (مازميها) فهى فى بعض طرق حديث أبى سعيد والمأزم بالكسر للزأى المضيق بين الجبلين ، وقد يطلق على الجبل نفسه ، وأما حديث أبى داود فيحتمل أنه تحديد للحمى لا للحرم ، واحتج الطحاوى للحنفية بحديث أنس فى قصة^٣ (أبى عمير ما فعل النغير ؟) قال : لو كان صيدها حراماً ما جاز حبس الطير ، وأجاب الجمهور بأن ذلك يحتمل أن يكون من صيد الحل فأدخل الحرم لكن الحنفى لا يوافقهم على ذلك ، فإن عنده إذا دخل الصيد من الحل إلى الحرم كان له حكم الحرم ، واحتج بعضهم بأن النبى ﷺ قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراماً ما فعله ، وأجيب بأن ذلك كان فى أول الهجرة وهو واضح ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه ﷺ من خيبر كما ذكره البخارى عن أنس فى الجهاد ، وقال الطحاوى : يحتمل أن تحريم شجر المدينة وصيدها كان لأجل أن الهجرة كانت إليها ، وكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد فى زينتها ويدعو إلى الرغبة فيها ، فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وأجيب عنه بأن هذا مجرد احتمال لا يثبت به النسخ مع أنه ثبت على الإفتاء بتحريمها سعد بن أبى وقاص وزيد بن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وعلى القول بثبوت حرمةا ، فمن فعل شيئاً من قتل الصيد أو قطع الشجر أثم ، ولا جزاء عليه ، فى رواية لأحمد وهو المشهور من قول مالك والشافعى والجمهور ، وقال ابن ذئب وابن أبى ليلى

^١ - رقم (٢٠٣٦) .

^٢ - أخرجه أحمد (٥٠ : ٤٥٠) بلفظ (ما بين كداء وأحد) ولم أجده عند الطبرانى .

^٣ - أخرجه البخارى رقم (٦١٢٩) ومسلم رقم (٢١٥٠) والترمذى رقم (٣٣٣) وابن ماجه رقم (٣٧٢٠) وأبو داود رقم (٤٩٦٩) وأحمد (٣ : ١١٩) وابن حبان رقم (١٠٩) .

وهو قول للشافعي في القديم ومذهب الهدوية واختاره ابن المنذر وابن نافع صاحب مالك وقال القاضي عبد الوهاب : إنه الأقيس إن فيه الجزاء والفدية كما في حرم مكة ، وقول قديم للشافعي أن الجزاء في ذلك سلب الفاعل لحديث سعد بن أبي وقاص في ذلك صححه مسلم ، وأنه كسلب القاتل لا خمس فيه ، قال القاضي : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي وادعى بعض الحنفية الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة .

واعلم أنه استشكل رواية (من غير إلى ثور) جماعة حتى قال مصعب الزبيري : ليس بالمدينة غير ولا ثور ، وأثبت غيره غيراً ، ووافقه على إنكار ثور ، قال أبو عبيد : هذه رواية أهل العراق ، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له : ثور ، وإنما ثور بمكة ، ونرى أن أصل الحديث (ما بين غير إلى أحد) وقال القاضي عياض^١ : غير معروف ، وأنشد أبو عبيد البكري قول الأحوص المدني :

فقلت لعمرى : تلك يا عمرو ناره تشب قفا غير فهل أنت ناظره

وقال ابن السيد : الملقب بغير اسم جبل بقرب المدينة معروف ، وقد تأول من أنكر غيراً وثوراً بالمدينة ، بأن المراد في الحديث مقدار ما بين غير وثور من مكة ، أو سمى الجبلين اللذين ما بينهما مثل ما بين غير وثور بمكة بالاسمين وكأنه قال : أحرم من المدينة مثل تحريم ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر ، وقال النووي : يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره ، وقال المحب الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جانحاً إلى ورائه جبل صغير ، يقال له : ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك ، فعلمنا أن ذلك في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه ، قال : وهذه فائدة جليلة انتهى .

قال المصنف رحمه الله عليه^٢ : وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق ، فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل ، وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال :

^١ - فتح الباري (٤ : ٨٢) .

^٢ - فتح الباري (٤ : ٨٣) .

فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربه جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثوراً ، قال : فعلمت صحة الرواية ، فكان هذا ابتداء سؤاله وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراعى نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم ، أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثوراً ، قال : وقد تحققته بالمشاهدة انتهى .

واعلم أنه قد قيل : إن البخارى أبهم اسم الجبل عمداً لما وقع عنده أن التسمية وهم ، وقال صاحب المشارق والمطالع : أكثر رواة البخارى بتسمية عير ، وأما ثور فمنهم من كنى عنه بكذا ، ومنهم من ترك مكانه بياضاً ، والأولى أن البخارى ما أبهم إلا حكاية لما وقع فى الرواية ، وإلا فقد سماه فى موضع وقوله^١ : (إني دعوت .. إلى آخره) فى مسلم^٢ مصرح بالدعاء ، وهو (اللهم بارك لهم فى مكيالهم ، وصاعهم ، ومدهم) قال القاضى عياض^٣ : يحتمل الدعاء بالبركة هنا أن تكون دينية ، وهى ما تتعلق به المقادير من حقوق الله تعالى فى الزكوات والكفارات ، فتكون بمعنى الثبات والبقاء لها كبقاء الحكم بها ببقاء الشريعة وثباتها ويحتمل أن تكون دنيوية بمعنى تكثير الكيل بهذه الأكيال حتى يكفى منه ما لا يكفى من غيره فى غير المدينة ، أو ترجع البركة إلى التصرف بها فى التجارة وأرباحها ، وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها أو تكون الزيادة فيما يكال بها لاتساع عيشهم وكثرته بعد ضيقه لما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم وملكهم من بلاد الخصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها حتى كثر الحمل إلى المدينة ، واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة فى الكيل نفسه ، فزاد مدهم . انتهى . والظاهر هو الاحتمال الثانى ، والظاهر منه هو الأول من الاحتمالات.

فائدة^٤ : المدينة علم بالغلبة للبلدة التى هاجر إليها النبى ﷺ ودفن بها فإذا أطلق تبادر إلى الفهم أنها المراد من غير قرينة بخلاف غيرها ، فلا بد من قرينة تعين المراد ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ، قال تعالى^٥ : (وإذ قالت طائفة منهم يا أهل

^١ - فتح البارى (١١ : ٥٩٩) .

^٢ - أخرجه البخارى رقم (٢٨٩٣) ومسلم رقم (١٣٦٨) وابن حبان رقم (٣٧٤٥) .

^٣ - شرح النووى لمسلم (٩ : ١٤٢) .

^٤ - فتح البارى (٤ : ٨٢) .

^٥ - (الأحزاب : ١٣) .

يثرّب) ويثرّب اسم لموضع منها ، سميت به كلها ، قيل : سميت بيثرّب من ولد إرم ابن سام بن نوح ، لأنه أول من نزلها حكاة أبو عبيد البكري ، وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطابة ، وكان سكانها العماليق ، ثم نزلها طائفة من بنى إسرائيل ، قيل : أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرج الزبير بن بكار فى أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم والله أعلم .